بنك الاستثمار العربي
ARAB INVESTMENT BANK

تقرير عن القوائم المالية لعام ٢٠١٩

المحـــتويات

نبذة عن بنك الإستثمار العربي ٤

أعضاء مجلس الإدارة ٦

تقرير مراقبي الحسابات ٨

القوائم المالية ٢٠١٩ ١٠

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ١١

قائمة الدخل ١٢

قائمة الدخل الشامل الأخر ١٣

قائمة التغير في حقوق الملكية ١٤

قائمة التدفقات النقدية ١٥

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية IV

الفروع ٩٠

نبذة عن البنـــــــك

نبذة عن البنك

تأسس بنك الاستثمار العربي عام **١٩٧٤** كبنك استثمار وأعمال تحت اشراف البنك المركزى المصرى ، وبدأ نشاطه عام **١٩٧٨** برأسمال يبلغ **٤٠** مليون دولار أمريكى وتمت زيادته إلى مليار وخمسمائة و اربعون الف جنيه عام **٢٠١٩** ، يساهم فيها بنك الاستثمار القومى بنسبة **٩١,٤٢%** واتحاد الجمهوريات العربية بنسبة **٨,٥٨%** وجاري العمل على زيادة رأس المال في العام القادم

يقدم البنك كافة الخدمات المصرفية للأفراد من خلال منتجات التجزئة المصرفية المختلفة بالإضافة إلى خدمات الاستثمار والخزانة مع تقديم الخدمات الإسلامية والمخصص لها هيئة شرعية قوية تعمل طبقا للمعايير المصرفية الإسلامية ، هذا إلى جانب خدماته للشركات والمؤسسات وذلك بالمشاركة فى تمويل المشروعات التى تعود Syndicated loans القومية العملاقة من خلال القروض المشتركة بالنفع على الاقتصاد القومى وعلى البنك فى ذات الوقت مع ربط المشروعات القومية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تعتبر درع من دروع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوقت الراهن

ويرتكز البنك فى تقديم خدماته لكافة العملاء من خلال عدد (**٣١**) فرع منتشرين فى جميع انحاء الجمهورية مع العمل على التوسع جغرافياً وإفتتاح فروع جديدة ، لتغطي أغلب الأماكن الحيوية ATM بالإضافة إلى توسيع شبكة الصراف الآلي ويحرص البنك على ارضاء عملائه من خلال تقديم الخدمات المتميزة والتنافسية مع العمل على توفير أحدث انظمة تكنولوجيا المعلومات لتطوير الأداء وتحسين ورفع مستوى الخدمات المصرفية بالاضافة الى الإهتمام بصقل مهارات العاملين من خلال تدريبهم على احدث البرامج التدريبية

أعضاء
مجلس الإدارة

السادة أعضاء مجلس إدارة البنك

الأستاذة / اميمة عمر فرحات
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الأستاذة / رفاهية السيد حسين
عضو مجلس الإدارة – من ذوي الخبرة

الدكتور / اشرف محمد بهي الدين
عضو مجلس الإدارة – عن البنك المركزي المصري

الأستاذ / هشام عبد العال
عضو مجلس الإدارة – عن الإدارة التنفيذية

الدكتور / أحمد جاد رضوان كمالي
عضو مجلس الإدارة – ممثلا عن بنك الاستثمار القومي

الأستاذة / داليا مصطفى كامل
عضو مجلس الإدارة – ممثلا عن بنك الاستثمار القومي

الأستاذة / زينب هاني هاشم
عضو مجلس الإدارة – ممثلا عن بنك الاستثمار القومي

أمانة سر المجلس

الأستاذة / منى أحمد رمضان
رئيس قطاع الأمانة الفنية لمجلس الإدارة

تقرير
مراقبي الحسابات

تقرير مراقبا الحسابات

الى السادة /مساهمي بنك الاستثمار العربي (شركة مساهمة إتحادية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لبنك الاستثمار العربي (شركة مساهمة إتحادية) والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية من السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة البنك ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلاً وواضحاً وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات سلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من آية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بان القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية .

أساس الرأى المتحفظ

بلغ العجز في مخصص القروض وفقا لقواعد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والمتعلقة بخسائر الإئتمان المتوقعة وفقا لمعيار IFRS٩ مبلغ ٢٠٧٫٩ مليون جنيه مصرى نتيجة قيام البنك بإعداد القوائم المالية اعتبارا من عام ٢٠١٩ وفقا لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. هذا وقد وافق البنك المركزي في ٢٠٢٠/٤/٩ على طلب البنك بشأن استهلاك عجز المخصصات على ٦ فترات ربع سنوية وذلك حتى نهاية الصف الأول من عام ٢٠٢١ .

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بفقرة أساس الرأى المتحفظ فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - لأى من أحكام قانون .البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ .
يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مراقبا الحسابات

سحر محمد حسن زيدان
الجهاز المركزي للمحاسبات

دكتور/ محمد عبد العزيز حجازي
Crowe دكتور/عبد العزيز حجازي وشركاه

القاهرة في : ١٩ أغسطس ٢٠٢٠

القوائم المالية

بنك الإستثمار العربي
شركة مساهمة إتحادية
الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	رقم	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الأصـــــول :			
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي	(١٥)	١ ٧٣٣ ١٦٧	٢ ٩١٩ ٤٤٤
ارصدة لدي البنوك	(١٦)	٩ ٠٢٣ ٨٢٦	٩ ٨٤٤ ٨٨٩
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٧)	٧ ٥٩٦ ٧٠٥	٨ ٠١٤ ٩١٣
إستثمارات مالية			
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	(١٨)	١ ٩٣٤ ٦٦٧	٣ ٥٥٣ ٥٤٤
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	٧ ٥٤٠ ٦٤٩	٧ ٠١٨ ٣٩٤
إستثمارات في شركات شقيقة	(١٩)	٢٥٠ ٨٩٦	٢٣٩ ٧٧٨
اصول غير ملموسة	(٢٠)	٦ ٩٤٩	١٤ ٤٣٢
اصول اخرى	(٢١)	١ ٣٣٠ ٩٢٨	٦٨٥ ١٣٩
اصول ثابتة	(٢٢)	٤٠٧ ٣٩٢	٢٩٦ ٨٧٦
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٣)	١٤ ١٢١	١١ ٥٥٩
إجمالي الأصـــــول		**٢٩ ٨٣٩ ٣٠٠**	**٣٢ ٥٩٨ ٩٦٨**
الإلتزامات وحقوق الملكية :			
الإلتزامات :			
ارصدة مستحقة للبنوك	(٢٤)	٤٣١ ٠٠٣	٣ ٤٨٢ ٢٨٧
ودائع العملاء	(٢٥)	٢٧ ٠٧٣ ٠٠٩	٢٧ ١٠٠ ٧٣٥
قروض اخرى	(٢٦)	٢٠٦ ٠٤٦	٢٣٢ ٠٦٧
إلتزامات أخرى	(٢٧)	٣٨٦ ٨٢٦	٣٧٤ ٨٥٤
مخصصات اخرى	(٢٨)	٢٣١ ٣١١	٥٤ ٠٦٥
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٣١)		-
إجمالي الإلتزامات		**٢٨ ٣٢٨ ١٩٥**	**٣١ ٢٤٤ ٠٠٨**
حقوق الملكية :			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	١ ٥٤٠ ٠٠٠	١ ٠٤٠ ٠٠٠
إحتياطيات	(٣٠)	٢٥٧ ٧٥٤	٣١٣ ٦٨١
(خسائر) أرباح محتجزة (متضمنة صافى خسائر الفترة	(٣١)	(٢٨٦ ٤٠٢)	١ ٢٧٩
إجمالي حقوق الملكية		**١ ٥١١ ٣٥٢**	**١ ٣٥٤ ٩٦٠**
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		**٢٩ ٨٣٩ ٥٤٧**	**٣٢ ٥٩٨ ٩٦٨**

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٥) الي صفحة (٧٦) جزء لا يتجزا من القوائم المالية وتقرا معها.

أميمة عمر فرحات

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذى

رئيس القطاع المالي

تقرير مراقبا الحسابات مرفق.

د.محمد عبد العزيز حجازى

CROWE الدكتور / عبد العزيز حجازى وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

(مراقبا الحسابات)

سحر محمد حسن زيدان

الجهاز المركزى للمحاسبات

بنك الإستثمار العربي
شركة مساهمة إتحادية
قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	ايضاح	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	رقم	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٦)	٣ ٤٥٨ ٢٠٢	٤ ٢٦٥ ٢٢٨
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٦)	(٢ ٨٣٢ ٦٧٧)	(٣ ٦٦٨ ٩٨٨)
صافي الدخل من العائد		**٦٢٥ ٥٢٥**	**٥٩٦ ٢٤٠**
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	٢٠٦ ٨٥٩	٢٦٣ ٦٤٦
مصروفات الاتعاب و العمولات		(٨ ٠٧٦)	(١١ ٦٨٧)
صافي الدخل من الاتعاب و العمولات		**١٩٨ ٧٨٣**	**٢٥١ ٩٥٩**
توزيعات الأرباح	(٨)	١ ١٦٢	٢ ٢٠٨
صافي دخل المتاجرة	(٩)	٣٠ ١٨٦	٣٥ ٥١٤
أرباح الإستثمارات المالية	(١٨)	٣٦ ٧٢٩	١١١ ٩٢٢
عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان	(١٢)	(١٠١ ٢٦٧)	(٧٨ ٦٤٨)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٧١٨ ٠٦٦)	(٧٦٢ ٥٤٤)
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى	(١١)	(٧٧ ٢٠٩)	(٢٣ ٠٨٠)
صافى الربح قبل الضرائب		**(٤ ١٥٧)**	**١٣٣ ٥٧١**
مصروفات ضرائب الدخل	(١٣)	(١٧٢ ١٦٢)	(١٨٥ ٩٤٢)
صافى خسائر العام		**(١٧٦ ٣١٩)**	**(٥٢ ٣٧١)**
نصيب السهم من صافى خسائر العام	(١٤)	**(٠.١١)**	**(٠.٥)**

بنك الاستثمار العربى
شركة مساهمة إتحادية
قائمة الدخل الشامل الأخر
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
صافى خسائر العام	(١٧٦ ٣١٩)	(٥٢ ٣٧١)
بنود الدخل الشامل الآخر		
التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٦١ ٢٥٣	(٢٥ ٩٠٥)
	(١١٥ ٠٦٦)	(٧٨ ٢٧٦)

بنك الاستثمار العربى
(شركة مساهمة اتحادية)
قائمة التغير فى حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

البيـــــــــــــــــــــــــــــان	راس المال	احتياطى خاص	احتياطى رأسمالى	إحتياطى قانونى	إحتياطى عام	احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطى المخاطر البنكيه	ارباح محتجزة	الاجمالى
	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٧	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥١	٢٥ ٥٨٨	٣١ ٧١٠	١١٢ ٧٩٨	٣٩ ١٠٦	١١٩ ٥٩٧	١٢٤ ١٨٦	١ ٤٥٣ ٢٣٦
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	٧ ٧٠٥	-	-	-	(٧ ٧٠٥)	-
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	-	-	٥ ٠٠٠	-	-	(٥ ٠٠٠)	-
المحول من إحتياطي المخاطر البنكية	-	-	-	-	-	-	(٢ ١٧٠)	٢ ١٧٠	-
المحول إلى إحتياطي المخاطر البنكية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات الارباح	-	-	-	-	-	-	-	(٢٠ ٠٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)
المحول من الارباح المحتجزة لزيادة رأس المال	٤٠ ٠٠٠	-	-	-	-	-	-	(٤٠ ٠٠٠)	-
صافى خسائر العام	-	-	-	-	-	-	-	(٥٢ ٣٧١)	(٥٢ ٣٧١)
صافى التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	٠	-	-	-	(٢٥ ٩٠٥)	-	-	(٢٥ ٩٠٥)
المحول إلى الاحتياطي الرأسمالى	-	-	١	-	-	-	-	(١)	-
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١ ٠٤٠ ٠٠٠	٢٥١	٢٥ ٥٨٩	٣٩ ٤١٥	١١٧ ٧٩٨	١٣ ٢٠١	١١٧ ٤٢٧	١ ٢٧٩	١ ٣٥٤ ٩٦٠
تأثير المعيار الدولى IFRS9								(٢٣١ ٤٥٩)	(٢٣١ ٤٥٩)
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٩ بعد التعديل	١ ٠٤٠ ٠٠٠	٢٥١	٢٥ ٥٨٩	٣٩ ٤١٥	١١٧ ٧٩٨	١٣ ٢٠١	١١٧ ٤٢٧	(٢٣٠ ١٨٠)	١ ١٢٣ ٥٠١
المسدد من زيادة رأس المال	٥٠٠ ٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٥٠٠ ٠٠٠
صافى خسائر العام	-	-	-	-	-	-	-	(١٧٦ ٣١٩)	(١٧٦ ٣١٩)
االمحول من الاحتياطى المخاطر لبنكية	-	-	-	-	-	-	(١١٧ ٤٢٧)	١١٧ ٤٢٧	-
المحول إلى الإحتياطى الرأسمالي	-	-	٢٤٧	-	-	-	-	(٢٤٧)	-
ارباح بيع إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	٢ ٦٧٠	٢ ٦٧٠
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	٦١ ٢٥٣	-	-	٦١ ٢٥٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٥٤٠ ٠٠٠	٢٥١	٢٥ ٨٣٦	٣٩ ٤١٥	١١٧ ٧٩٨	٧٤ ٤٥٤	-	(٢٨٦ ٦٤٩)	١ ٥١١ ١٠٥

بنك الاستثمار العربى
شركة مساهمة إتحادية
قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	ايضاح	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	رقم	الف جنيه	الف جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى ارباح الفترة قبل الضرائب		(٤ ١٥٧)	١٣٣ ٥٧١
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك وإستهلاك		٦٦ ٧١٨	٤٦ ٨٠٨
إهلاك الأصول الغير ملموسة		١١ ٦٣٨	١٠ ٩٣٧
عبء مخصصات اخرى		٩٥ ٢٥١	١٥ ٣٧٠
أرباح بيع أصول ثابتة			
(ارباح) بيع إستثمارات مالية		(٦ ٨٢٥)	(٨٣ ٧١٦)
ارباح غير موزعة عن إستثمارات فى شركات شقيقة		(٢٩ ٩٠٤)	(٣٠ ٣٤٨)
فروق تقييم إستثمارات مالية بالعملات الاجنبية		٢٦٨ ٨٦٩	(١٤ ٨٩٠)
استهلاك (خصم) علاوه اصدار إستثمارات متاحة للبيع ومحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		(٣١ ٣٦٦)	(٣١ ٥٥٠)
(رد) خسائر إضمحلال إستثمارات مالية		-	٢ ١٤٢
رد (خسائر) أضمحلال اصول ثابتة		-	٣٩٧
ارباح بيع اصول ثابتة		(٢٧٤)	(١)
ارباح بيع اصول الت ملكيتها		-	(٣ ٦٨٠)
فروق تقييم مخصصات بالعملات الاجنبية بخلاف مخصص القروض		(٢ ٤٠٨)	٥٥
ارباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات الناتجة من انشطة التشغيل		**٣٦٧ ٥٤٢**	**٤٥ ٠٩٥**
صافى النقص (الزيادة) فى الأصول			
ارصدة لدى البنوك		٣ ١٧٥ ٥٢٥	(٣ ٢٧٧ ١٧٢)
قروض وتسهيلات للعملاء		٢٣ ١٢٤	(٢٩٨ ٨٧٢)
أصول أخرى		(٣٥١ ٩١٧)	(١٨٧ ٣٩٥)
صافى الزيادة (النقص) فى االألتزامات			
ارصدة مستحقة للبنوك		(٣ ٠٧٠ ٠٢٠)	(٥١ ٢١٠)
ودائع العملاء		(٢٧ ٧٢٦)	(٣ ٦٢٣ ٢٨٨)
إلتزامات اخرى		(٤٥ ٣٧٣)	(٢٤٩ ٢٦٠)
ضرائب دخل مسددة		(١٥٩ ٨١٩)	(١٩٧ ٧٧٧)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**(٨٨ ٦٦٤)**	**(٧ ٨٣٩ ٨٧٩)**
التدفقات النقدية من انشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(١٧٨ ٣٣٩)	(١١٩ ٩٠٢)
متحصلات من إستبعاد أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		١ ١٠٥	-
مدفوعات لشراء اصول غير ملموسة		(٤ ٦٣١)	(٤٢٥)
متحصلات من استبعاد أصول غير ملموسة		٤٧٦	٢ ٤٣٢
متحصلات من بيع أستثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة		١ ٤٨١ ٠٤٥	٢ ٥٩٩ ٠٧٦
توزيعات ارباح محصلة		١٩ ٩٤٧	١ ٨٨٣
مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف اصول مالية بغرض المتاجرة		(٨٣٨ ٧٨٠)	(٣ ٣١٤ ٧٣٤)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار		**٤٨٠ ٨٢٣**	**(٨٣١ ٦٧٠)**
التدفقات النقدية من انشطة التمويل			
ارباح موزعة		-	(٢٠ ٠٠٠)
المسدد من زيادة راس المال		٥٠٠ ٠٠٠	-
قروض اخرى		١١ ٩٧٣	٤٥ ٨٠٤
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل		**٥١١ ٩٧٣**	**٢٥ ٨٠٤**
صافى النقص فى النقدية ومافى حكمها خلال العام		٩٠٤١٣٢	(٨ ٦٤٥ ٧٤٥)
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول العام		٨ ٠٦٩ ٦٦٠	١٦ ٧١٥ ٤٠٥
رصيد النقدية وما فى حكمها فى اخر العام		**٨ ٩٧٣ ٧٩٢**	**٨ ٠٦٩ ٦٦٠**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى:			
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	(٣٤)	١ ٧٣٣ ١٦٧	٢ ٩١٩ ٤٤٤
ارصدة لدى البنوك		٩ ٠٠٥ ٤١٥	٩ ٨٤٤ ٨٨٩
أذون خزانة		٢ ٠٢٠ ٧٢١	٢ ٤٩٩ ٩٧٠
ارصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الأحتياطى الألزامى		(١ ٥٣٤ ٧٦٤)	(٢ ٦٧٤ ٦٠٦)
ودائع لدى البنوك		(١ ٥٦٤ ٣١٦)	(٣ ٦٠٠ ٠٠٠)
أذون خزانة استحقاق اكثر من ثلاثة شهور		(٦٨٦ ٤٣١)	(٩٢٠ ٠٣٧)
النقدية وما فى حكمها فى اخر الفترة / العام		**٨ ٩٧٣ ٧٩٢**	**٨ ٠٦٩ ٦٦٠**

الإيضاحات المتممة للقوائم الماليـــــــة

بنك الإستثمار العربي
الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية
المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١- معلومات عامة

يقدم بنك الاستثمار العربى(المصرف الاتحادى العربى للتنمية و الاستثمار- سابقا) خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار فى جمهورية مصر العربية من خلال مركزه الرئيسى بمدينة القاهرة (٨ ش عبدالخالق ثروت) وعدد (٣١) فرعا ويوظف عدد (٩٤٨) موظفا فى تاريخ الميزانية .
تأسس بنك الاستثمار العربى(المصرف الاتحادى العربى للتنمية و الاستثمار- سابقا) بنك إستثمار وأعمال بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٠ طبقا لأحكام قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ .

- ووفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى 3 يونيو 2013 فقد تم تعديل إسم البنك ليصبح بنك الإستثمار العربى بدلاً من المصرف الإتحادى العربى للتنمية والإستثمار .

٢- ملخص السياسات المحاسبية :

فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الافصاح عن غير ذلك :

أ) أسس إعداد القوائم المالية :

إعتباراً من أول يناير ٢٠١٨ قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية الصادر في يوليو ٢٠١٤ كتطبيق أولي وذلك بصفة تجريبية خلال عام ٢٠١٨ علي ان يتم التطبيق الرسمي اعتبارا من بداية عام ٢٠١٩، وتختلف متطلبات المعيار المذكور اختلافا جوهريا عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الادوات المالية – الاعتراف والقياس" وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والافصاح عن الاصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار :

تصنيف الأصول والالتزامات المالية

- **تم تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالى :**

- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة .
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر .
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الاعمال لدي البنك والذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع).

- **يتم عرض التغير في الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالى :**
  - التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر .
  - يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافى الدخل من الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر .

اضمحلال الأصول المالية

تم إستخدام نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" بدلاً من نموذج "خسائر الإئتمان المحققة" طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) وذلك عند قياس الاضمحلال في قيمة كافة الأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر بالإضافة الى بعض إرتباطات القروض وعقود الضمانات المالية .

المرحلة الانتقالية :

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق قواعد البنك المركزى الصادرة في ٢٨ يناير ٢٠١٨ بأثر رجعي باستثناء ما يلي :

- بالنسبة للمعيار رقم (٩) لم يتم تعديل أرقام فترات المقارنة، وتم الاعتراف بالفرق في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري المشار اليها في قائمة التغير فى حقوق الملكية في ١ يناير ٢٠١٨ وبناء على ذلك فإن القوائم المالية لعام ٢٠١٨ لم تتضمن متطلبات القواعد الجديدة وبالتالي غير قابلة للمقارنة بالقوائم المالية فى ٢٠١٩ .
- تم قياس الأصول والإلتزامات المالية على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق التجريبي الأولي .
- تم تحديد نموذج الأعمال الذى يحتفظ الأصل المالى من خلاله لدي البنك .
- تم تبويب وإلغاء تبويب بعض الأصول والإلتزامات المالية السابق تبويبها عند الإعتراف الأولى لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- تبويب بعض الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر .

ويبين الإيضاح رقم 32 مزيد من المعلومات والتفاصيل عن التغيرات الناتجة عن إعادة التبويب.

ب) الشركات الشقيقة :

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذا مؤثرا عليها ولكن لايصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت ٠

يتم إستخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عمليات إقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذى قدمه البنك من أصول للشراء , /أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو إلتزامات تكبدها البنك و/أو إلتزامات يبلغها نيابة عن الشركة المقتناه ، وذلك فى تاريخ التبادل مضافا إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافى الاصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة فى تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للاقلية وتعتبر الزيادة فى تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك فى ذلك الصافى شهرة ٠

وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافى المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة فى قائمة الدخل ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى ٠

يتم تقييم الاستثمارات المالية فى شركات شقيقة طبقًا لطريقة حقوق الملكية والتى يتم بموجبها إثبات الاستثمار فى الشركة الشقيقة عند الاقتناء بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب البنك من التغير فى حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء، ثم يخفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر فيها ٠

فى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال فى قيمة استثمار فى شركة شقيقة عندئذ تقاس قيمة الخسارة على انها الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى للعائد وصافى القيمة البيعية بالنسبة للاستثمار المشابه ايهما اعلى وذلك لكل استثمار على حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند ارباح (خسائر) استثمارات مالية واذا أمكن فى أية فترة لاحقة ربط الانخفاض فى خسارة اضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل موضوعى مع حدث يقع بعد اثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل الى قائمة الدخل ، ويجب ألا ينشأ عن هذا الالغاء قيمة دفترية للاصل تتجاوز التكلفة فى تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه ٠

ج) التقارير القطاعية :

قطاع النشاط هو مجموعة من الاصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى ، والقطاع الجغرافى يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل فى بيئة اقتصادية مختلفة .

د) ترجمة العملات الاجنبية :

د/١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى و هو عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ المعاملات والارصدة بالعملات الاجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الاصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى فى نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالارباح والخسائر الناتجه عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجه عن التقييم ضمن البنود التالية .

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الادوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر للاصول /الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر بحسب النوع .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود .
- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للادوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية المصنفة إستثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) مابين فروق تقييم نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للاداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للاداة ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات فى التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والايرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة/إستثمارات مالية متاحة للبيع) .
- تتضمن فروق التقييم الناتجه عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الارباح والخسائر الناتجه عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجه عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطى القيمة العادلة فى حقوق الملكية .

هـ) الاصول المالية :

هـ/١ الاعتراف والقياس الاولي

يقوم البنك بالاعتراف الاولي بالاصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية .

يتم قياس الأصل أو الألتزام المالى أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار .

هـ/٢ التبويب

الأصول المالية – السياسة المطبقة إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٨

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم قياس الاصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة ادارة البنك عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :
  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط فى أصل مبلغ الاداة المالية والعائد .
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر اذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين :
  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالى .
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد .
- عند الاعتراف الاولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. ويكون هذا الإختيار لكل إستثمار على حده .
- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي ،أن يخصص بشكل لارجعة فيه – أصلا مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالى بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري -التضارب الذى قد ينشأ في القياس المحاسبي .

تقييم نموذج الاعمال

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى :

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية		خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع-متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى :

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	- الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد - البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية - أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة - يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	- كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج - مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع	- هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع - تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي

- **يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالى فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي :**

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول .
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر .
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما) .
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية .
- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التى يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً .

- **تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد**

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للاداة المالية بانة القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح .

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل فى دفعات تقتصر فقط على أصل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي :

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية .
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة...) .
- شروط السداد المعجل ومد الأجل .
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة .

الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا) .

الالتزامات المالية – السياسة المطبقة إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٨

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك .
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية .
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقا علي اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي .
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في الارباح و الخسائر .

إعادة التبويب

- لا يتم إعادة تبويب الاصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – وفقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول .
- في كافة الاحوال لا يتم اعادة التبويب بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة .

هـ/٣ الإستبعاد

١- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالى عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهرى الى طرف آخر .
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول علية مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر .
- إعتبارا من 1 يناير 2018 فإن أي أرباح او خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل بحيث يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة الى بند الارباح المحتجزة. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الإستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل .
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهرى بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول .
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهرى كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول .
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل او التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) او اقل من القدر المناسب (إلتزام) لتأدية الخدمة .

١- الالتزامات المالية

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد .

هـ/٤ - التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

١- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً فان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح او خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فان الأرباح يتم تاجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الارباح والخسائر .
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فان التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي .

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي بسبب صعوبات مالية للمقترض ولم يكن الأصل قد تم استبعاده، فان اضمحلال الأصل يتم قياسه باستخدام سعر العائد قبل التعديل .

٢- الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة جوهرياً.
في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءاً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن الأرباح و الخسائر.

المقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني حال قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد
تجرى المقاصة بين الإيرادات والمصروفات فقط إذا كان مسموحاً بذلك وفقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة أو ناتج الأرباح أو الخسائر عن مجموعات متماثلة كنتيجة من نشاط المتاجرة او ناتج فروق ترجمة ارصدة الاصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية اوناتج ارباح (خسائر) التعامل في العملات الاجنبية.

و - قياس القيمة العادلة

السياسة المطبقة إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٨

- يحدد البنك القيمة العادلة علي اساس انها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم سداده لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس مع الاخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال أخذ المشاركون فى السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الإلتزام فى تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص علي حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين فى السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق او منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الاصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن :

الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءاً على منحنيات العوائد الملحوظة.
القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبلي للعملة محل التعاقد.
تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال فى القيمة.

ز) - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالب .

لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالى يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالى المرتبط به .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى.ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

1. تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
2. تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به, أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
3. تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

يتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المؤهلة للمحاسبة عنها كادوات تغطية.

يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وبصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

ز/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات مخاطر تغير القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها ضمن بند "صافي الدخل من العائد ". في حين يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية ضمن بند "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

يتم الاعتراف بأثر عدم الفعالية فى كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة فى الفقرة " السابقة ضمن بند " صافي دخل الأستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر"

إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. ويستمر الاعتراف بحقوق الملكية بالتعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ز/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل الشامل الاخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

يتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ".

عندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يستمر الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر في ذلك الوقت ضمن بنود الدخل الشامل الاخر، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف في النهاية بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندئذ يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر .

ز/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم الاعتراف ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية، بينما يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر الي قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ز/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر "صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ج - المشتقات الضمنية

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

تعرف المشتقات المالية الضمنية عندما تكون المشتقات مشمولة مع ترتيب تعاقدي آخر (عقد أصلي) ويقوم البنك بالمحاسبة عن المشتقة الضمنية بإعتبارها مشتقة مستقلة عندما يكون :

- العقد الأصلي لا يمثل أصلاً يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الادوات المالية .
- عند قياس العقد الأصلي بذاته بطريقة أخرى بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- عندما تستوفي شروط المشتقة الضمنية تعريف المشتقات إذا تم تقييمها كأداة منفصلة .
- اختلاف الخصائص الاقتصادية والمخاطر للمشتقات الضمنية عن تلك الخصائص والمخاطر المتعلقة بالعقد الأصلي .

يتم قياس المشتقات الضمنية التي يتم فصلها بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر إلا إذا كانت جزء في ترتيب مؤهل للمحاسبة عنه كتغطية تدفق نقدى أو صافى إستثمار .
هذا ويتم عرض المشتقات الضمنية التي تم فصلها ضمن قائمة المركز المالى سوياً مع العقد الأصلى .

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

عرفت المشتقات المالية الضمنية عندما تكون المشتقات مشمولة مع ترتيب تعاقدى آخر (عقد أصلى) ويقوم البنك بالمحاسبة عن المشتقة الضمنية بإعتبارها مشتقة مستقلة عندما يكون :

- العقد الأصلى بذاته يتم قياسه بطريقة أخرى بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- شروط المشتقة الضمنية تستوفى تعريف المشتقات إذا تم تقييمها كأداة منفصلة .
- إختلاف الخصائص الإقتصادية والمخاطر للمشتقات الضمنية عن تلك الخصائص والمخاطر المتعلقة بالعقد الأصلى .

يتم قياس المشتقات الضمنية التي يتم فصلها بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر إلا إدا كانت جزء في ترتيب مؤهل للمحاسبة عنه كتغطية تدفق نقدى أو صافى إستثمار. هذا ويتم عرض المشتقات الضمنية التي تم فصلها ضمن قائمة المركز المالى سوياً مع العقد الأصلى .
طبقا لطريقة العائد الفعلي يتم حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ويمثل معدل العائد الفعلي المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية*، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أو خصومات .
عند تصنيف القروض أو المديونيات ضمن القروض والمديونيات المضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الايرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للاسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية .

بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات المعاد جدولتها يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبشرط استمرار العميل فى الانتظام، وبعدها يتم ادراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالايرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالايرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض المعترف به فى المركز المالي قبل الجدولة (العائد المحسوب هامشياً قبل الجدولة)

ط -إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف فى قائمة الارباح والخسائر ضمن بند عائد القروض والايرادات المشابهه أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيردات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الادوات المالية التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الاداة المتعلقة بها ، ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للاداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسبا وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى ، وعند حساب معدل العائد الفعلى ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالاخذ فى الاعتبار جميع شروط عقد الاداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لايؤخذ فى الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الاتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءا من معدل العائد الفعلى ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لايتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الايرادات وفقا للاساس النقدى وذلك وفقا لما يلى :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للاسكان الشخصى وللقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الاساس النقدى أيضا حيث يعلى العائد المحسوب لاحقا وفقا لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العميل فى الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالايرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذى لايدرج بالايرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى المركز المالى قبل الجدولة .

ي -إيرادات الاتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالاتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الايرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيردات الاتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الايرادات وفقا للاساس النقدى عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للاتعاب التى تمثل جزءا مكملا للعائد الفعلى للاصل المالى بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلى .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الارتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لإقتناء الاداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض ، وفى حالة إنتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالاتعاب ضمن الايرادات عند إنتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالاتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الايرادات عند الاعتراف الاولى ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الايرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الاخرين .

ويتم الاعتراف فى قائمة الارباح ولاخسائر بالاتعاب والعمولات الناتجه عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر ـ مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت ـ وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية ، ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الادارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التى يتم أداء الخدمة فيها .

ك -إيرادات توزيعات الارباح

يتم الاعتراف فى قائمة الارباح والخسائر بتوزيعات الارباح عند صدور الحق فى تحصيلها .

ل -إتفاقيات الشراء وإعادة البيع وإتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الادوات المالية المباعة بموجب إتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الاصول مضافة على أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (إتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوما من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى .

م -إضمحلال الاصول المالية

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

- يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي :

١) الأصول المالية التي تمثل أدوات دين .
٢) المديونيات المستحقة .
٣) عقود الضمانات المالية .
٤) ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة .

- لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية .

ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

- يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على اساس نوع المنتج المصرفي .
- يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية :

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متاخرات	تدخل في نطاق المخاطر القبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية	إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية : - تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة - تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض - إلغاء البنك أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض - تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة - تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض		
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	لا يوجد

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة المؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل المقترض (ORR).
يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية :

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير) (الكمية)	المحدد الاضافي المعايير) (النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متاخرات	تدخل في نطاق المخاطر القبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخير خلال ٦٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية	إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية - زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض - طلب إعادة الجدولة - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية - تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية		
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة - وفاة أو عجز المقترض - تعثر المقترض مالياً - الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض - عدم الالتزام بالتعهدات المالية - اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية - منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية - احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية - إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة

يتم تصنيف الاصول المالية التى انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة .

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلي اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية .

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا :

١) اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي :

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات ،فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية.وتعتبر الخسائرالائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال أثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية .
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة .
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .
- يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي :

- بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولي يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخري التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) قي قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان وذلك بعد خصم نسبة ١٠% مقابل الظروف غير المتوقعة .
- بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٠٠٥/٥/٢٤ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وذلك بعد خصم نسبة ١٠% و ٢٠% للضمانات النقدية وللقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للضمانات العينية المعتد بها علي التوالي .
- بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥% .
- بالنسبـــة لادوات المحتفظ بها لدي البنـــوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥% .
- بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥% .
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي .
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها .

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

- لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وان اجمالي المتحصلات النقدية من الاصل المالى اصبحت تساوي او تزيد عن كامل قيمة الاقساط المستحقة للاصل المالى – ان وجدت - والعوائد المستحقة ومضي ثلاثة اشهر متصلة من الاستمرار في استيفاء الشروط .

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

- لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية – بما في ذلك عمليات الجدولة - الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية :

١) استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية .
سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالى المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة/المهمشة
٢) - حسب الاحوال .
٣) الانتظام في سداد اصل مبلغ الاصل المالى وعوائده المستحقة لمدة ١٢ شهرا متصلة علي الاقل .

فترة الاعتراف بالاصل المالى ضمن الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية

- لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة اشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة .

الأصول المالية المعاد هيكلتها

- إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالى جديد محل أصل مالى حالى بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي :
  - إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالى المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالى. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة .
  - إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالى الحالي وذلك عند إستبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالى الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالى الحالى .

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

- يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى كما يلى
  - الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول .
  - ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص .
  - عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الاداه، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل ، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم .
  - أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال فى قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة .

اعدام الديون

يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة.
ويتم الخصم علي حساب مخصص الاضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الاضمحلال بأى متحصلات عن قروض سبق إعدامها .

الاثار المحاسبية المترتبة علي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" في ضوء التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨

في بداية فترة التطبيق التجريبي (٢٠١٨/١/١)، وفي حالة زيادة مخصصات الاضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) عن المخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السارية حاليا، تدرج الفروق المدينة في بند مستقل "فروق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" بحقوق الملكية في بداية فترة التطبيق. أما في حالة نقص مخصصات الاضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" عن المخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السابقة فيتم الاعتراف بالفروق ضمن بند الاحتياطي الخاص – ائتمان بحقوق الملكية .

ن -الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية فى الاراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالى لاتشمل الاصول العقارية التى يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التى آلت وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للاصول الثابتة .

س -الاصول غير الملموسة

س/أ برامج الحاسب الالى

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الالى كمصروف فى قائمة الارباح والخسائر عند تكبدها . ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالاضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .
ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التى تؤدى إلى الزيادة فى التوسع أو أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الاصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الاصلية .
ويتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الالى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لايزيد عن ثلاثة سنوات .

س/ب الاصول غير الملموسة الاخرى

وتتمثل فى الاصول غير الملموسة بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الالى (على سبيل المثال لاالحصر العلامات التجارية ، التراخيص ، منافع عقود إيجارية).
وتثبت الاصول غير الملموسة الاخرى بتكلفة إقتنائها ويتم إستهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحقيقها منها ، وذلك على مدار الاعمار الانتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للاصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد ، فلا يتم إستهلاكها ، إلا أنه يتم إختبار الاضمحلال فى قيمتها سنويا وتحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الارباح والخسائر .

ع -الاصول الثابتة

تتمثل الاراضى والمبانى بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب ، وتظهر جميع الاصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الاهلاك وخسائر الاضمحلال ، وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الاصول الثابتة .
ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للاصل القائم أو بإعتبارها أصلا مستقلا ، حسبما يكون ملائما ، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالاصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها ، ويتم تحميل مصروفات الصيانة والاصلاح فى الفترة التى يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .
لايتم إهلاك الاراضى ، ويتم حساب الاهلاك للاصل الثابت بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الاعمال الانتاجية ، كالتالى :

المبانى والانشاءات	**٢٠ سنة**
أثاث مكتبى وخزائن	**١٠ سنوات**
عدد وآلات	**٨ سنوات**
وسائل نقل	**٥ سنوات**
أجهزة الحاسب الالى /نظم آلية متكاملة	**٥ سنوات**
تجهيزات وتركيبات	**٣ سنوات**

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والاعمار الانتاجية للاصول الثابتة فى تاريخ كل مركز مالى ، وتعدل كلما كان ذلك ضروريا ، ويتم مراجعة الاصول التى يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لاتكون قابلة للاسترداد ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .
وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للاصل أو القيمة الاستخدامية للاصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الاصول الثابتة بالمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الارباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الارباح والخسائر .

ف -إضمحلال الاصول غير المالية

لايتم إستهلاك الاصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد ويتم إختبار إضمحلالها سنويا ، ويتم دراسة إضمحلال الاصول التى يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى ان القيمة الدفترية قد لاتكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الاصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للاصل عن القيمة الاسترادادية ، وتمثل القيمة الاستردددية صافى القيمة البيعية للاصل أو القيمةالاستخدامية للاصل ، أيهما أعلى ، ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الاصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة .

ويتم مراجعة الاصول غير المالية التى وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الارباح والخسائر وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ص -الاستئجـار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الايجار التشغيلى ناقصا أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الارباح والخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ق -النقدية ومافى حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية ومافى حكمها الارصدة التى لاتتجاوز إستحقاقتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والارصدة لدى البنك المركزى المصرى خارج إطار نسب الاحتياطى الالزامى والارصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

ر -المخصصات الاخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

- وعندما يكون هناك إلتزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية بالاخذ فى الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التى إنتفى الغرض منها كليا أو جزئيا ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

ش -عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هى تلك العقود التى يصدرها البنك ضمانا لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدم لعملائه من جهات أخرى وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقا لشروط أداة الدين ، ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .
ويتم الاعتراف الاولى فى القوائم المالية بالقيمة العادلة فى تاريخ منح الضمان التى قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقا لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الاول ناقصا الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام مالى ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ، ويتم تحديد تلك التقديرات وفقا للخبرة فى معاملات مشابهة والخسائر التاريخية ، معززة بحكم الادارة .
ويتم الاعتراف فى قائمة الارباح والخسائر بأية زيادة فى الالتزامات الناتجه عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ت -مزايا العاملين

ت/أ التزامات المعاشات

يلتزم البنك بسداد مساهمات الى الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك اى التزامات اضافية بمجرد سداد تلك المساهمات . يتم تحميل تلك المساهمات دوريا على قائمة الارباح والخسائر عن العام الذى تستحق فية و تدرج ضمن مزايا العاملين .
يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ٢٦ يناير ١٩٧٩ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاته على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك و فروعه .
ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أية التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن المصروفات الادارية عند استحقاقها.ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي .

ث - ضرائب دخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التى يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .
ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد المركز المالي بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .
ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقته بين القيمة الدفترية للاصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية وقيمتها طبقا للاسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيمة الاصول والالتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالاصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك إحتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الاصل ، ويتم تخفيض قيمة الاصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الاصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ماسبق تخفيضه

خ - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التى يحصل عليها البنك أولا بالقيمة العادلة ناقصا تكلفة الحصول على القرض . ويقاس القرض لاحقا بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الارباح والخسائر بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض بإستخدام طريقة العائد الفعلى .

ذ -رأس المال

ذ/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الاصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات خصما من حقوق الملكية وبصافى المتحصلات بعد الضرائب .

ذ/٢ توزيعات الارباح

تثبت توزيعات الارباح خصما على حقوق الملكية فى الفترة التى تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات ، وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الارباح ومكافأة مجلس الادارة المقررة بالنظام الاساسى والقانون .

ض - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى العام الحالى .

١- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الانشطة التى يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالى ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر مجتمعة معا، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوزان الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الاثار السلبية المحتملة على الاداء المالى للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والاخطار التشغيلية الاخرى ، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الاجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى .
وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزامات بالحدود من خلال اساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولا بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات فى الاسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الادارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الادارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالاضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الاجنبية ، وخطر أسعار العائد ، وإستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية ، بالاضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الاطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الاخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الادارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية فى أنشطة الاقراض التى ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التى يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضا فى الادوات المالية خارج بالمركز المالي مثل إرتباطات القروض ، وتتركز عمليات الادارة والرقابة عل خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان فى إدارة المخاطر الذى يرفع تقاريره إلى مجلس الادارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/1 قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء (متضمناً الارتباطات وعقود الضمانات المالية)

يعتبر تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية امرا معقدا يتطلب استخدام النماذج الاحصائية والالكترونية، حيث يتغير مستوي التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في ظروف السوق والنواحي الاقتصادية الاخري بدرجة معقدة وسريعة، كما يتغير التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في مستوي وقيمة وزمنية التدفقات النقدية المتوقعة وايضا بمرور الزمن. وبالتالي فإن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الأصول يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالات حدوث الإخفاق ومعدلات الخسارة المرتبطة بها. ويقوم البنك بقياس خسائر مخاطر الائتمان باستخدام معدلات احتمالات الإخفاق عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية) (Probability of Default) علي اساس الرصيد الدفتري للاداة المالية في تاريخ الإخفاق (Exposure at Default) ، و معدل الخسارة عند الاخفاق (Loss given default)

تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقييم احتمال الإخفاق على مستوي كل عميل/ مجموعة مرتبطة / منتج ائتماني، باستخدام أساليب لتصنيف العملاء بمختلف الفئات مع الاخذ في الاعتبار الحد الادني للتصنيف طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة خلال عام 2005.
وبالتالي يقوم البنك باستخدام مجموعة من النماذج وأساليب التقييم المصممة داخلياً لفئات الجهات المقابلة والعملاء وطبيعة القروض المختلفة في ظل المعلومات المتاحة التي يتم تجميعها في تاريخ تطبيق النموذج المستخدم (مثل: مستوي الدخل، مستوى الدخل القابل للإنفاق والضمانات للعملاء الأفراد، و الإيرادات و نوع الصناعة والمؤشرات المالية وغير المالية الأخرى للمؤسسات)، ويستكمل البنك هذه المؤشرات بمجموعة من البيانات الخارجية مثل تقارير الاستعلام من البنك المركزي المصري وشركات الاستعلام الائتماني عن المقترضين وتقارير مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية والخارجية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النماذج التي يستخدمها البنك تسمح بممارسة التقدير المنهجى للخبراء من مسئولى مخاطر الائتمان في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي، وبالتالي يتيح ذلك الأخذ في الاعتبار أمورا ومؤشرات اخري قد لا يكون تم الاخذ بها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في نماذج واساليب التقييم المصممة داخليا او من خلال المصادر الخارجية .

يتم معايرة الدرجات الائتمانية بحيث تزيد مخاطر الإخفاق بشكل متزايد عند كل درجة أعلى من المخاطر، و هذا يعني أن الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف A و A- أقل من الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف B و B- وفيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من المحافظ الائتمانية التي يحتفظ بها البنك :

الأفراد ومنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

بعد تاريخ الاعتراف الأولى، يتم مراقبة سلوك السداد للمقترض على أساس دوري لاحتساب مقياس لنمط السداد، كما ان أي معلومات أخرى معروفة عن المقترض يحددها البنك قد تؤثر على جدارة الائتمان مثل معدلات البطالة وسوابق عدم السداد حيث يتم أدراجها لقياس نمط السداد ثم يتم بناء على ذلك يتم تحديد معدلات إخفاق لكل مقياس لنمط السداد .

المؤسسات والشركات (الكبيرة والمتوسطة)

يتم تحديد التصنيف على مستوى المقترض / المجموعات ذات المخاطر الإئتمانية المتشابهة، ويتم إدراج أي معلومات أو تقييمات محدثة أو جديدة للائتمان في نظام الائتمان بشكل مستمر ودوري. وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا تحديث المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقترض/ المجموعات ذات المخاطر الإئتمانية المتشابهة على فترات دورية من مصادر اخري مثل القوائم المالية والبيانات المالية وغير المالية الأخرى المنشورة. على ان يحدد ذلك درجة التصنيف الائتماني الداخلي المحدث ومعدلات الإخفاق .

أدوات الدين واذون الخزانة والسندات الحكومية

يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية من المؤسسات الواردة بتعليمات البنك المركزى لإدارة خطر الائتمان بالنسبة لأدوات الدين بمحفظة الاستثمار، ويتم رصد وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار وبصفة دورية. ويتم تحديد معدلات الإخفاق المرتبطة بكل تصنيف على أساس المعدلات المحققة على مدى الاثني عشر شهرا السابقة كما تنشرها وكالات التصنيف المذكورة .

البيانات المستقبلية المستخدمة في نموذج الخسائر المتوقعة

يتم استخدام البيانات المستقبلية في تحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية، وكذا تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL" وتقوم إدارة البنك بتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة ائتمانية عن طريق اجراء تحليلات للبيانات التاريخية. وتختلف المتغيرات الاقتصادية والتأثير المتعلق بها على كلا من احتمالات الإخفاق PD "Probability of Default" و المبالغ المعرض للخسارة عند الاخفاق "EAD" Exposure at Default و الخسارة عند الاخفاق "LGD" Loss Given Default باختلاف الأصل المالي. ويقوم البنك بالاستعانة بآراء الخبراء فيما يتعلق بتلك الافتراضات والتقديرات ان لزم الامر .

ومن أجل تحديد أثر تلك المتغيرات الاقتصادية على كلا من معدلات احتمالات الاخفاق "PD" Probability of Default و التعرض عند الإخفاق "EAD" Exposure at Default و معدل الخسارة عند الاخفاق "LGD" Loss Given Default تقوم إدارة البنك باجراء تحليلات انحدار "Regression Analysis" وذلك من أجل تفهم الأثار التاريخية الناتجة عن تلك المتغيرات على معدلات الإخفاق والمدخلات المستخدمة في حساب كلا من التعرض عند عند الإخفاق EAD عند الإخفاق و الخسارة عند التعثر LGD.

بالإضافة للتصورات الاقتصادية الأساسية، تقوم ادارة البنك بعمل سيناريوهات محتملة أخرى بالإضافة لتصورات متعلقة بكل سيناريو على حدة .
يتم استخدام احتمالات الاخفاق مدى العمر "Lifetime PD" المتعلقة بكلا من التصور الأساسي والتصورات الاخرى حيث يتم ايجاد حاصل الضرب لكل تصور مع الاحتمالات المخصصة لكل منهم بالاضافة الى مؤشرات مساندة ومؤشرات نوعية. وبناءا على نتائج تلك الدراسة يتم تقدير ما إذا كان ذلك الأصل المالي يقع في المستوى الأول أو الثاني أو الثالث والذي يتم على أساسه تحديد ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL" سوف يتم احتسابها على أساس ١٢ شهرا "12-Month ECL" أو مدى عمر الاداة المالية "Lifetime ECL" .
تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجة عالية من عدم التأكد كما هو معروف بالنسبة لأي من التوقعات الاقتصادية، لذا فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل كبير عن تلك التي تم توقعها. ويقوم البنك باجراء أفضل تقدير لتلك التوقعات المحتملة وعمل دراسة تحليلية للعوامل الغير مرتبطة والغير متشابهه بالنسبة للمحافظ الائتمانية المختلفة وذلك من أجل الوصول لتصورات ملائمة لكافة التصورات المحتملة .

الافتراضات الاقتصادية المتغيرة

تتمثل أهم الافتراضات التي تؤثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL فيما يلي :

ا) مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).
ب) معدل البطالة.
ج) الناتج االاجمالي المحلي.

. **تصنيف الأدوات المتعلقة بالخسائر المقاسة على أساس المجموعات المتشابهة**

بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة ECL ،يتم تصنيف المجموعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المتشابهة، بحيث يكون التعرض للمخاطر داخل البنك متجانسا. وعند القيام بهذا تصنيف، يتم الاخذ في الاعتبار أن تكون هناك معلومات كافية تمكن البنك من تصنيف البنك بمصداقية إحصائية. وعند عدم توافر المعلومات الكافية، يأخذ البنك في الاعتبار البيانات المرجعية الداخلية/ الخارجية التكميلية .

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم فى تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذى يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التى سيتم قبولة على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الانشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية ، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك ويتم إعتماد الحدود للخطر الائتمانى على مستوى المقترض/ المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الادارة بصفة ربع سنوية .
ويتم تقسيم حدود الائتمان لاى مقترض بما فى ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومى المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبى الآجلة ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .
يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدورى لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الاقراض كلما كان ذلك مناسبا وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان ، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الاموال المقدمة ، ويقوم البنك بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ، ومن الانواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقارى.
- رهن اصول النشاط مثل الالات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالبا مايكون التمويل على المدى الاطول والاقراض للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الائتمانية للافراد بدون ضمان ، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الادنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الاطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض والتسهيلات .
يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الاداة وعادة ماتكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الادوات المالية المغطاة بأصول والادوات المثيلة التى تكون مضمونة بمحفظة من الادوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافى المراكز المفتوحة للمشتقات أى الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة ، ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان فى أى وقت من الاوقات محدد بالقيمة العادلة للاداة التى تحقق منفعة لصالح البنك أى أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذى يمثل جزءا ضئيلا من القيمة التعاقدية /الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الادوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتمانى كجزء من حد الاقراض الكلى الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات فى السوق ولايتم عادة الحصول على ضمانات فى تعامل الحظر الائتمانى على تلك الادوات .فيما عدا المبالغ التى يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الاطراف الاخرى .
وينشأ خطر التسوية فى المواقف التى يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو اوراق مالية اخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الاطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجه عن تعاملات البنك فى أى يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسى من الارتباطات المتعلقة بالائتمان فى التأكد من إتاحة الاموال للعميل عند الطلب ، وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التى يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك فى حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالبا مضمونة بموجب البضائع التى يتم شحنها وبالتالى تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .
وتمثل إرتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية ، ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوى إجمالى الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن إرتباطات منح الائتمان ، إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها فى الواقع تقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة ، ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بإرتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الاجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الاجل .

٣/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الاقراض والاستثمار وبخلاف ذلك يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التى وقعت فى تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال .
تساعد أدوات التقييم الداخلية الادارة على تحديد ماإذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الأعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصري فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، وإستنادا إلى المؤشرات التالية التى حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوة تصفية أوإعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لايوافق البنك على منحها فى الظروف العادية .
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الاصول المالية التى تتجاوز أهمية نسبية محددة على الاقل سنويا أو أكثر عندما تقتضى الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التى تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة فى تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التى لها أهمية نسبية بصفة منفردة ، ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما فى ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الاصول المتجانسة بإستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصى والاساليب الاحصائية .

٤/أ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالاضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الاربعة ، تقوم الادارة بتصنيفات فى شكل مجموعة فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى ، ويتم تصنيف الاصول المعرضة لخطر الائتمان فى هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه للسداد .
ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الاصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما فى ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزى المصرى ، وفى حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقا لأسس تقييم الجدارة الأئتمانية وتكوين المخصصات عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الأعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، يتم تجنيب إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق المساهمين خصما على الارباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ، ويتم تعديل ذلك الاحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائما مبلغ الزيادة بين المخصصين ، ويعد هذا الاحتياطى غير قابل للتوزيع .

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقا لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الاصول المعرضة لخطر الائتمان

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديا	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوي	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ت -مزايا العاملين

ت/أ التزامات المعاشات

يلتزم البنك بسداد مساهمات الى الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك اى التزامات اضافية بمجرد سداد تلك المساهمات . يتم تحميل تلك المساهمات دوريا على قائمة الدخل عن العام الذى تستحق فية و تدرج ضمن مزايا العاملين .

يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ٢٦ يناير ١٩٧٩ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاته على جميعالعاملين بالمركز الرئيسي للبنك و فروعه .

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنكأية التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن المصروفات الادارية عند استحقاقها.ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي .

ث -ضرائب دخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التى يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد المركز المالي بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقته بين القيمة الدفترية للاصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية وقيمتها طبقا للاسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيمة الاصول والالتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالاصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك إحتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الاصل ، ويتم تخفيض قيمة الاصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعةيتم زيادة الاصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ماسبق تخفيضه .

خ - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التى يحصل عليها البنك أولا بالقيمة العادلة ناقصا تكلفة الحصول على القرض ويقاس القرض لاحقا بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الارباح والخسائر بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض بإستخدام طريقة العائد الفعلى .

ذ -رأس المال

ذ/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الاصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات خصما من حقوق الملكية وبصافى المتحصلات بعد الضرائب .

ذ/٢ توزيعات الارباح

تثبت توزيعات الارباح خصما على حقوق الملكية فى الفترة التى تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات ، وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الارباح ومكافأة مجلس الادارة المقررة بالنظام الاساسى والقانون .

ض - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى العام الحالى .

٢- إدارة المخاطر المالية :

يتعرض البنك نتيجة الانشطة التى يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالى ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر مجتمعة معا، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوزان الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الاثار السلبية المحتملة على الاداء المالى للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والاخطار التشغيلية الاخرى ، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الاجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزامات بالحدود من خلال اساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولا بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات فى الاسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الادارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الادارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالاضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الاجنبية ، وخطر أسعار العائد ، وإستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية ، بالاضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ) - خطر الائتمان :

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الاطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الاخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الادارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية فى أنشطة الاقراض التى ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التى يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضا فى الادوات المالية خارج الميزانية مثل إرتباطات القروض ، وتتركز عمليات الادارة والرقابة عل خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان فى إدارة المخاطر الذى يرفع تقاريره إلى مجلس الادارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان :

القروض والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك فى ثلاثة مكونات كما يلى :

- إحتمالات الاخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير فى الوفاء بإلتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالى والتطور المستقبلى المرجح له الذى يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للاخفاق .
- خطر الاخفاق الافتراضى .

وتنطوى أعمال الادارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التى تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الأعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، الذى يعتمد على الخسائر التى تحققت فى تاريخ الميزانية وليس الخسائر المتوقعة .

- يقوم البنك بتقييم إحتمال التأخر على مستوى كل عميل بإستخدام اساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء ، وقد تم تطوير تلك الاساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الاحصائية مع الحكم الشخصى لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم ، وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربعة فئات للجدارة ، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين فى الجدول التالى مدى إحتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعنى بصفة اساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير فى تقييم مدى إحتمال التأخر ، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا ، ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلى للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

- يعتمد المركز المعرض للاخفاق على المبالغ التى يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر ، على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية ، وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالاضافة إلى المبالغ الاخرى التى يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث .
- وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر ، ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

- **أدوات الدين وأذون الخزانة والاذون الاخرى**

بالنسبة لأدوات الدين والاذون ، يقوم البنك بإستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو مايعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ، ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات فى الاوراق المالية والاذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفى نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر :

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم فى تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذى يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التى سيتم قبولة على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الانشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية ، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك ويتم إعتماد الحدود للخطر الائتمانى على مستوى المقترض/ المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الادارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لاى مقترض بما فى ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومى المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبى الآجلة ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .
يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدورى لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الاقراض كلما كان ذلك مناسبا .
وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات :

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان ، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الاموال المقدمة ، ويقوم البنك بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ، ومن الانواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقارى
- رهن اصول النشاط مثل الالات والبضائع
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالبا مايكون التمويل على المدى الاطول والاقراض للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الائتمانية للافراد بدون ضمان ، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الادنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الاطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض والتسهيلات .
يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الاداة وعادة ماتكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الادوات المالية المغطاة بأصول والادوات المثيلة التى تكون مضمونة بمحفظة من الادوات المالية .

المشتقات :

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافى المراكز المفتوحة للمشتقات أى الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة ، ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان فى أى وقت من الاوقات محدد بالقيمة العادلة للاداة التى تحقق منفعة لصالح البنك أى أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذى يمثل جزءا ضئيلا من القيمة التعاقدية /الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الادوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتمانى كجزء من حد الاقراض الكلى الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات فى السوق ولايتم عادة الحصول على ضمانات فى تعامل الحظر الائتمانى على تلك الادوات فيما عدا المبالغ التى يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الاطراف الاخرى .
وينشأ خطر التسوية فى المواقف التى يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو اوراق مالية اخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الاطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجه عن تعاملات البنك فى أى يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان :

يتمثل الغرض الرئيسى من الارتباطات المتعلقة بالائتمان فى التأكد من إتاحة الاموال للعميل عند الطلب ، وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التى يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك فى حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالبا مضمونة بموجب البضائع التى يتم شحنها وبالتالى تحمل .درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .

وتمثل إرتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية ، ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوى إجمالى الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن إرتباطات منح الائتمان ، إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها فى الواقع تقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة ، ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بإرتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الاجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الاجل .

٣/أ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالاضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الاربعة ، تقوم الادارة بتصنيفات فى شكل مجموعة فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى ، ويتم تصنيف الاصول المعرضة لخطر الائتمان فى هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه للسداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الاصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما فى ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزى المصرى ، وفى حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقا لأسس تقييم الجدارة الأئتمانية وتكوين المخصصات عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الأعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، يتم تجنيب إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق المساهمين خصما على الارباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ، ويتم تعديل ذلك الاحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائما مبلغ الزيادة بين المخصصين ، ويعد هذا الاحتياطى غير قابل للتوزيع .

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقا لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الاصول المعرضة لخطر الائتمان

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
١٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
١٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
١٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
١٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
١٦	مخاطر مقبولة حديا	%٣	٢	المتابعة العادية
١٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
١٨	دون المستوي	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
١٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
٢٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

البنود المعرضة لخطر الائتمان فى الميزانية	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصري
اذون الخزانة	١ ٩٧٥ ٨٣٥	٢ ٤٦٤ ٣٥٣
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد :-		
حسابات جارية مدينة	٤٥٩ ٠١٩	٦٠٥ ٦٥٨
قروض شخصية	٩٢١ ٨٤٥	٥٥٧ ٨٦٦
قروض لمؤسسات :-		
حسابات جارية مدينة	١ ٢٩٥ ٦٦٩	٥ ٦٣٦ ٩٦٠
قروض مباشرة	٤ ٥٧٥ ٠٣١	٧٩١ ٤٤٥
قروض مشتركة	١ ٣٨٦ ١٨٢	١ ٣٦٢ ٦٥٩
إستثمارات مالية :-		
إستثمارات فى شركات شقيقة	٢٥٠ ٨٩٦	٢٣٩ ٧٧٨
ادوات دين	٧ ٤٤٨ ٧٦٦	٨ ٠٣٥ ٧٥٢
اصول اخرى - إيرادات مستحقة	٤٨٧ ١٢٢	٤٣٧ ٤٣٩
الاجمالى	**١٨ ٨٠٠ ٣٦٥**	**٢٠ ١٣١ ٩١٠**
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		
الاوراق المقبولة عن تسهيلات الموردين	٢٢٣ ١٢٨	٩٧ ٧٦١
إعتمادات مستندية	٩٤ ١٤٤	٢٧٦ ٤١٢
خطابات ضمان	١ ٩٧٥ ٩٤١	١ ٦٥٣ ٣١٢
الاجمالى	**٢ ٢٩٣ ٢١٣**	**٢ ٠٢٧ ٤٨٥**

أ/٤ الحد الاقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات :

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بدون الاخذ فى الاعتبار أية ضمانات بالنسبة لبنود الميزانية ، تعتمد المبالغ المدرجة على صافى القيمة الدفترية التى تم عرضها فى الميزانية وكما هو مبين بالجدول السابق، ٤٥.٩٥% من الحد الاقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء مقابل ٤٤.٤٨% فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، بينما تمثل الاستثمارات فى أدوات دين ٣٩.٦٢% مقابل ٣٩.٩٢% فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

وتثق الادارة فى قدرتها على الاستمرار فى السيطرة والابقاء على الحد الادنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على مايلى :

- ٧٢.٢٣% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة فى أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلى مقابل ٨٣.٧٣% فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .
- ٨١.٧٣% من محفظة القروض والتسهيلات لايوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال مقابل ٨٧.٧٢% فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .
- ٩٦.٩٠% من الاستثمارات فى أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية فى مقابل ٩٧.١% فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

أ/٥ قروض وتسهيلات

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصري
لايوجد عليها متاخرات او إضمحلال	٦ ٢٣٨ ٧٠٨	٧ ٤٩٧ ٧٨٩
متاخرات ليست محل إضمحلال	١ ٠٢٠ ٧٦٦	٣٥٧ ٤٥٤
محل إضمحلال	١ ٣٧٨ ٢٧٢	١ ٠٩٩ ٣٤٥
الإجمالى	٨ ٦٣٧ ٧٤٦	٨ ٩٥٤ ٥٨٨
يخصم منه		
مخصص خسائر الإضمحلال	(٨٧٥ ٢٦٩)	(٧٧١ ٢١٠)
فوائد مجنبة	(١٣٤ ١٥٥)	(١٤١ ٥١٧)
ارباح عمليات إسلامية مؤجلة	(٣١ ٦١٧)	(٢٦ ٩٤٨)
الصافى	٧ ٥٩٦ ٧٠٥	٨ ٠١٤ ٩١٣

بلغ إجمالى مخصص خسائر إضمحلال القروض والتسهيلات فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٨٧٥ ٢٦٩ الف جنيه مصرى مقابل ٧٧١ ٢١٠ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ منها ٨ ٤٢٢ ألف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ١١٦٤٦٥٢ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ ٨٤٧ ٨٦٦ الف جنيه مصرى يمثل خسائر إضمحلال على أساس المجموعة لمحفظة الأئتمان .

ويتضمن إيضاح (١٧) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات .

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

يتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك .

القروض و التسهيلات للبنوك و العملاء
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أفراد		مؤسسات				(ألف جنيه مصرى)
حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
٤٥٨ ٣٤٣	٨٦٥ ٤٥٢	١ ١٤٩ ٦٨٧	٢ ٤٦١ ٨١٦	١ ٢٩٦ ٣٢١	٦ ٢٣١ ٦١٩
٤٥٨ ٣٤٣	٨٦٥ ٤٥٢	١ ١٤٩ ٦٨٧	٢ ٤٦١ ٨١٦	١ ٣٠٤ ٤٧٤	٦ ٢٣١ ٦١٩

القروض و التسهيلات للبنوك و العملاء
٣١ ديسمبر ٢٠١٨

أفراد		مؤسسات				(ألف جنيه مصرى)
حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
٦٠٤ ٢٥٧	٥٥٠ ٧٤٥	٤ ٤٧٨ ٣٩٠	٥١٧ ٠٠٩	١ ٣٤٧ ٣٨٨	٧ ٤٩٧ ٧٨٩
٦٠٤ ٢٥٧	٥٥٠ ٧٤٥	٤ ٤٧٨ ٣٩٠	٥١٧ ٠٠٩	١ ٣٤٧ ٣٨٨	٧ ٤٩٧ ٧٨٩

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

هى القروض والتسهيلات التى توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التى يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلى :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(ألف جنيه مصرى)

	أفـــــــــراد		
	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	الاجمالى
متاخرات حتى ٣٠ يوم	٤٧٤	٤٩ ٠٤٩	٤٩ ٥٢٣

	مؤسســـــــات			
	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالى
متاخرات اكثر من ٩٠ إلى ١٢٠ يوم	١٤٣ ٨٨٣	٧٣٧ ٤٩٩	٨٩ ٨٦١	٩٧١ ٢٤٣

عند الاثبات الاولى للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة فى الاصول المماثلة ، وفى الفترات اللاحقة ، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الاصول المماثلة .

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ **(الف جنيه مصرى)**

	أفـــــــــراد		
	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	الاجمالى
متاخرات حتى ٣٠ يوم	١ ٠٢٣	٣٦٤	١ ٣٨٧

	مؤسســــــــات			
	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالى
متاخرات اكثر من ٩٠ إلى ١٢٠ يوم	٣٥١ ٨٤٦	٤ ٢٢١	٠	٣٥٦ ٠٦٧

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الاخذ فى الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات ١ ٣٧٨ ٢٧٢ الف جم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ١ ٠٩٩ ٣٤٤ الف جم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

وفيما يلى تحليل بالقيمة الاجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	أفـــــــــراد		مؤسســــــــــــات			(ألف جنيه مصرى)
	حسابات جارية	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالى
قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة	٢٠٢	٧ ٣٤٤	٢ ٠٩٩	١ ٣٧٥ ٧١٦	-	١ ٣٨٥ ٣٦١
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	١٨٨ ٤٩٢	-	١٨٨ ٤٩٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	أفـــــــــراد		مؤسســــــــــــات			(ألف جنيه مصرى)
	حسابات جارية	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالى
قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة	٣٧٨	٦ ٧٥٧	٨٠٦ ٧٢٤	٢٧٠ ٢١٥	١٥ ٢٧١	١ ٠٩٩ ٣٤٥
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	١٨٩ ٩٥٧	-	١٨٩ ٩٥٧

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الادارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد ، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للادارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.
ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل ، خاصة قروض تمويل العملاء ، وقد بلغت القروض التى تم إعادة التفاوض بشأنة ١٩٤ ٥١٤ ألف جم مقابل ١٣٩ ٢٩٢ ألف جم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
قروض و تسهيلات للعملاء		
مؤسســـــات		
حسابات جارية مدينة	٢٧ ٣٨٨	٣٨ ٨٤٧
قروض مباشرة	١٦٦ ٤٢٦	٩٩ ٩٠٠
افـــــــراد		
حسابات جارية مدينة	٧٠٠	١٨٨
قروض شخصية	-	٣٥٧
الاجمالى	**١٩٤ ٥١٤**	**١٣٩ ٢٩٢**

٦/أ أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالى تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة الاخرى وفقا لوكالات التقييم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، بناء على تقييم ستاندرد أند بور ومايعادله .

	ألف جنيه مصرى		
	أذون خزانة	إستثمارات مالية فى أوراق مالية	الاجمالى
BB - إلى BB +	-	٣٤٦	٣٤٦
B- إلى B +	-	-	-
أقل من B-	٢ ٠٢٠ ٧٢١	٧ ٤٤٨ ٤٢٠	٩ ٤٦٩ ١٤١
الإجمالى	**٢ ٠٢٠ ٧٢١**	**٧ ٤٤٨ ٧٦٦**	**٩ ٤٦٩ ٤٨٧**

٧/أ الاستحواذ على الضمانات :

لم يقم البنك خلال السنة الحالية بالاستحواذ على ضمانات .

أ/٨ تركز مخاطر الاصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

ويمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ،موزعة حسب القطاع الجغرافى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، عند إعداد هذا الجدول ، ثم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك .

	جمهورية مصر العربية		(ألف جنيه مصرى)
	القاهرة الكبرى	الأسكندرية والدلتا وسيناء	الإجمالى
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
أذون الخزانة	١ ٩٧٥ ٨٣٥	-	١ ٩٧٥ ٨٣٥
قروض وتسهيلات للعملاء			
قروض لأفراد :			
حسابات جارية مدينة	٣٩٧ ٩٤٥	٦١ ٠٧٤	٤٥٩ ٠١٩
قروض شخصية	٧٢١ ٠٠٢	٢٠٠ ٨٤٣	٩٢١ ٨٤٥
قروض لمؤسسات:			
حسابات جارية مدينة	١ ٢٢٠ ٣٩١	٧٥ ٢٧٨	١ ٢٩٥ ٦٦٩
قروض مباشرة	٣ ٥٩٠ ٩٥٨	٩٨٤ ٠٧٣	٤ ٥٧٥ ٠٣١
قروض مشتركة	١ ٣٨٦ ١٨٢	-	١ ٣٨٦ ١٨٢
(العوائد المجنبة)	(١٣٤ ١٥٥)	-	(١٣٤ ١٥٥)
(ارباح عمليات إسلامية مؤجلة)	(٣١ ٦١٧)	-	(٣١ ٦١٧)
(مخصص خسائر إضمحلال قروض وتسهيلات)	(٨٧٥ ٢٦٩)	-	(٨٧٥ ٢٦٩)
إستثمارات مالية :			-
إستثمارات فى شركات شقيقة	٢٥٠ ٨٩٦	-	٢٥٠ ٨٩٦
أدوات دين	٧ ٤٤٨ ٧٦٦	-	٧ ٤٤٨ ٧٦٦
أصول أخرى	١ ٣٣٠ ٩٢٨	-	١ ٣٣٠ ٩٢٨
الإجمالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٧ ٢٨١ ٨٦٢	١ ٣٢١ ٢٦٨	١٨ ٦٠٣ ١٣٠
الإجمالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٨ ٢٧٨ ٥٣١	١ ١٩٧ ٠٢١	١٩ ٤٧٥ ٥٥٢

تركز مخاطر الاصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب النشاط الذى يزاوله عملاء البنك :

(ألف جنيه مصرى)	جمهورية مصر العربية							
	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالى
٣١ ديسمبر ٢٠١٩								
أذون الخزانة	-	-	-	-	٢ ٠٢٠ ٧٢١	-	-	٢ ٠٢٠ ٧٢١
قروض وتسهيلات للعملاء:-								
قروض الافراد:								
حسابات جارية مدينة	-	-	-	-	-	-	٤٥٩ ٠١٩	٤٥٩ ٠١٩
قروض شخصية	-	-	-	-	-	-	٩٢١ ٨٤٥	٩٢١ ٨٤٥
قروض لمؤسسات:								
حسابات جارية مدينة	-	٢١٩ ٧٤٨	-	-	٧٧٩ ١١٩	٢٩٦ ٨٠٢	-	١ ٢٩٥ ٦٦٩
قروض مباشرة	١٦٧ ٩٣٠	٢ ٢٠٨ ٦٠٠	٦٩ ٨٤٩	١ ٤٧١ ٢١١	٨٤ ٧١٣	٥٧٢ ٧٢٨	-	٤ ٥٧٥ ٠٣١
قروض مشتركة	١٥٩ ٧٦٧	٢٨٢ ٥٥٦	٣٥٨ ٩٨٦	٢٧٦ ٢٧٧	٢٦١	٨١ ٧٨٢	٢٢٦ ٥٥٣	١ ٣٨٦ ١٨٢
استثمارات مالية								
تسوية حركات تقيقية	٦٧ ٢٢٤	-	١٨٣ ٦٧٢	-	-	-	-	٢٥٠ ٨٩٦
اذونات خزانة	-	-	-	-	٧ ٤٤٨ ٤٢٠	٣٤٦	-	٧ ٤٤٨ ٧٦٦
اصول اخرى	-	-	-	-	-	١ ٣٣٠ ٩٢٨	-	١ ٣٣٠ ٩٢٨
الإجمالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣٩٤ ٩٢١	٢ ٧١٠ ٩٠٤	٦١٢ ٥٠٧	٢ ١٦٥ ٩٥٩	١٠ ٥٣٥ ٧٢٢	٣ ٧٥٦ ٥١٦	١ ١٦٣ ٥٢٤	١٩ ٦٨٩ ٠٥٧
الإجمالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤٤٥	٢ ١٥٩ ٢٨١	٦٣٣ ٧٨٠	٢ ١٦٥ ٩٥٩	١٠ ٥٣٥ ٧٢٢	٢ ٧٨٢ ٥٨٦	١ ١٦٠ ٤١٧	١٩ ٦٨٩ ٠٥٧

ب)- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل فى تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجه عن التغير فى أسعار السوق ، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة فى السوق والتغيرات فى مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للاسعار مثل معدلات العائد ومعدلات اسعار الصرف واسعار ادوات حقوق الملكية ، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة .
وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجه عن انشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة فى لجنة إدارة الاصول والخصوم .ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الادارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .
وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجه عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للاصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة ، وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الاجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجه عن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .

ويستخدم البنك أسلوب ربط أسعار الفوائد المدينة بالدائنة لتجنب خطر تغيرات أسعار الفائدة كذلك يعتمد على أسعارالفائدة المتغيرة والتى لاتزيد فى حدها الاقصى عن ٣ شهور إلا فى حالات محدودة يتم تحديد أسعار الفائدة لمدة أطول من ذلك مع ربط محفظة الموارد بمحفظة الاستخدامات لتحقق عائد يغطى تكلفة الاموال .
هذا بالاضافة إلى إلتزام البنك بعدم تجاوز مايلى :

- قيمة الفائض فى مركز أى عملة أجنبية نسبة ١% من القاعدة الرأسمالية .
- قيمة إجمالى الفائض فى مراكز العملات الأجنبية نسبة ٢% من القاعدة الرأسمالية .
- قيمة العجز فى مركز أى عملة نسبة ١٠% من القاعدة الرأسمالية .
- قيمة إجمالى العجز فى مراكز العملات (أجنبية أو محلية) نسبة ٢٠% من القاعدة الرأسمالية .

ب/١ القيمة المعرضة للخطر لغير أغراض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	متوسط	أعلى	أقل	متوسط	أعلى	أقل
خطر سعر العائد	٦ ٢٧٢	١٦ ٧٣٦	٣٤٦	٣١ ٩٤٧	٣٤ ٦٥٨	٢٩ ٦٨٦
إجمالى القيمة عند الخطر	٦ ٢٧٢	١٦ ٧٣٦	٣٤٦	٣١ ٩٤٧	٣٤ ٦٥٨	٢٩ ٦٨٦

- ترتبط الزيادة فى القيمة المعرضة للخطر ، خاصة سعر العائد ، بالزيادة فى حساسية سعر العائد فى الاسواق المالية العالمية .
- وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للاسواق ، ولايشكل إجمالى القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظرا للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ ومايتبعه من تأثير متنوع .

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الاجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات فى اسعار صرف العملات الاجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية ، وقد قام مجلس الادارة بوضع حدود للعملات الاجنبية وذلك بالقيمة الاجمالية لكل من المراكز فى نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التى يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالى مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الاجنبية فى نهاية السنة المالية ، ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للادوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

تركز خطر العملة على الادوات المالية

	(القيمة بالالف بذات العملة)					
	جنيه مصرى	دولار أمريكى	يورو	ين ياباني	جنيه إسترلينى	عملات أخرى
٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
الأصول المالية :-						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١٠ ١٩٣ ٨٥٩	٣٤ ٣٧٦	٥٠٥	-	١١	٢١
أرصدة لدى البنوك	٨٢٣	٦ ١٥٣	٧ ٣٠٩	-	٥٩١	-
أذون الخزانة	٨٠٤ ٧٧٥	٧٥ ٨٠٠	٠	-	-	-
قروض وتسهيلات للعملاء	٦ ٩٩٥ ١٨٣	٩٣ ٨٢٩	٦ ٧٤٨	٦	٨٤١	-
إستثمارات مالية :-						
أستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	٤٠١ ٥٦٤	٢٧ ٥٢٥	٢ ٠٠٢	-	-	-
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	٤ ٨٣٣ ١٧٧	١١٣ ٦٥٣	-	-	-	-
إستثمارات مالية فى شركات تابعة و شقية	٢٥٠ ٩٣٦	-	-	-	-	-
أصول مالية أخرى	١ ٨٧٣ ٩١٣	٣ ٤٠٧	٨٢٨	٣٤	٣١	-
إجمالى الأصول المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢٥ ٣٥٤ ٢٣٠**	**٣٥٤ ٧٤٣**	**١٧ ٣٩٢**	**٤٠**	**١ ٤٧٤**	**٢١**
الإلتزامات المالية :-						
أرصدة مستحقة للبنوك	-	٢٥ ٧٠٦	-	-	-	-
ودائع للعملاء	٢١ ٩٣٤ ٠٦٢	٣٠٠ ٥٠٩	٨ ٣٣٣	١ ٣١٤	٧ ٥٧٤	٢
قروض اخرى	٥٩ ٠٥٢	-	-	-	-	-
مخصصات أخرى	٧٢٢ ٩٩٧	١٤ ٩٧٢	٣ ٢٧٣	-	٣	-
الإلتزامات المالية الأخرى	٧١٢ ٦٧٨	٢٥ ٢٠٠	٦٨٥	٣٤	١٥	-
إجمالى الإلتزامات فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢٣ ٤٢٨ ٧٨٩**	**٣٦٦ ٣٨٧**	**١٢ ٢٩١**	**١ ٣٤٨**	**٧ ٥٩٢**	**٢**
صافى الميزانية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٩٢٥ ٤٤١	(١١ ٦٤٤)	٥ ١٠١	(١ ٣٠٨)	(٦ ١١٨)	١٩
إجمالى الأصول المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٢٤ ٧٩٩ ٨٨٠**	**٤٣٧ ٩٨٢**	**١١ ٦٤٧**	**٢ ٤٧٢**	**٧ ٨٨٨**	**١ ٣٩٥**
إجمالى الإلتزامات المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٢٣ ٢٣٧ ٨٤٨**	**٤٢٢ ٩٣٩**	**١١ ٨٨٣**	**١ ٣٢٢**	**٧ ٨٨٣**	**٣١٢**
صافى الميزانية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**١ ٥٦٢ ٠٣٢**	**١٥ ٠٤٣**	**(٢٣٦)**	**١ ١٥٠**	**٥**	**١ ٠٨٣**

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات فى مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل فى تذبذب التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات فى سعر عائد الاداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الاداة المالية نتيجة للتغير فى اسعار العائد فى السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الارباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى .يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الاموال بالبنك .

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للادوات المالية موزعة على اساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق ايهما اقرب :

(ألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الاجمالى
الاصول المالية							
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	-	-	-	-	١ ٥٣٤ ٧٦٤	١٩٨ ٤٠٣	١ ٧٣٣ ١٦٧
ارصدة لدى البنوك	٣٤٥ ٤٧١	٦ ٨٦٤ ٣١٥	١ ٧٢١ ١٦٧	-	-	٩٣ ١٩٨	٩ ٠٢٤ ١٥١
اذون الخزانة	-	١ ٣٣٤ ٢٩٠	٦٨٦ ٤٣١	-	-	-	٢ ٠٢٠ ٧٢١
قروض وتسهيلات للعملاء	٥٦٠ ٤٨٨	٦٣٢ ٨٩٩	١ ٩٩٨ ٧٧١	١ ٨٣٢ ٤٧٦	٣ ٦١٣ ١١٢	-	٨ ٦٣٧ ٧٤٦
استثمارات مالية:							
استثمارات من خلال الدخل الشامل	-	٤ ٩٥١	-	٧٥١ ٠٦٥	١٢٣ ٢٥٩	-	٨٧٩ ٢٧٥
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	-	-	١ ٣٠٨ ٥٢١	٣ ٥٢٤ ٦٥٦	١ ٨٢٣ ١٦١	-	٦ ٦٥٦ ٣٣٨
شركات شقيقة	-	-	-	-	٢٥٠ ٨٩٦	-	٢٥٠ ٨٩٦
اصول مالية اخرى	-	-	-	-	-	١ ٣٣٠ ٩٢٨	١ ٣٣٠ ٩٢٨
أصول ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	١٤ ١٢١	١٤ ١٢١
اجمالى الاصول المالية	٩٠٥ ٩٥٩	٨ ٨٣٦ ٤٥٥	٥ ٧١٤ ٨٩٠	٦ ١٠٨ ١٩٧	٧ ٣٤٥ ١٩٢	١ ٦٣٦ ٦٥٠	٣٠ ٥٤٧ ٣٤٣
الالتزامات المالية							
ارصدة مستحقة للبنوك	٤٣١ ٠٠٣	-	-	-	-	-	٤٣١ ٠٠٣
ودائع للعملاء	٢ ٦٠٧ ٨٨٢	٢ ٣٤٣ ٥٧٣	٣ ٥٥٧ ٨٨٩	٦ ٠٠١ ٧٦٥	١٠ ٦٩٨ ٥٠٧	١ ٨٦٣ ٣٩٣	٢٧ ٠٧٣ ٠٠٩
قروض أخرى	-	-	-	-	٢٠٦ ٠٤٦	-	٢٠٦ ٠٤٦
التزامات مالية اخرى	-	-	-	-	-	٣٨٦ ٨٢٦	٣٨٦ ٨٢٦
مخصصات أخرى	-	-	-	-	-	٢٣١ ٣١١	٢٣١ ٣١١
إجمالى الالتزامات	٣ ٠٣٨ ٨٨٥	٢ ٣٤٣ ٥٧٣	٣ ٥٥٧ ٨٨٩	٦ ٠٠١ ٧٦٥	١٠ ٩٠٤ ٥٥٣	٢ ٤٨١ ٥٣٠	٢٨ ٣٢٨ ١٩٥
فجوة اعادة التسعير	(٢ ١٣٢ ٩٢٦)	٦ ٤٩٢ ٨٨٢	٢ ١٥٧ ٠٠١	١٠٦ ٤٣٢	(٣ ٥٥٩ ٣٦١)	(٨٤٤ ٨٨٠)	٢ ٢١٩ ١٤٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
إجمالى الاصول المالية	٢ ٣٤٢ ٠٧٧	١٠ ٥٦٢ ٣٤٤	٢ ٥٤٤ ٦٨٠	١٠ ٠٦٨ ٧٧١	١ ٤٠١ ٤٥٩	٦ ٣٤٣ ٦٢١	٣٣ ٢٦٢ ٩٥٢
إجمالى الالتزامات المالية	٦ ٦٧٨ ٣٨٣	٣ ٤٣٤ ٢٨٠	٥ ٠١٦ ٩٨٤	٧ ٠٠٣ ٢٢٨	٨٦٧ ١٥٨	٨ ٢٤٣ ٩٧٥	٣١ ٢٤٤ ٠٠٨
فجوة اعادة التسعير	(٤ ٣٣٦ ٣٠٦)	٧ ١٢٨ ٠٦٤	(٢ ٤٧٢ ٣٠٤)	٣ ٠٦٥ ٥٤٣	٥٣٤ ٣٠١	(١ ٩٠٠ ٣٥٤)	٢ ٠١٨ ٩٤٤

ج) - خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات فى الوفاء بتعهداته المرتبطة بإلتزاماته المالية عند الاستحقاق وإستبدال المبالغ التى يتم سحبها ، ويمكن أن ينتج عن ذلك الاخفاق فى الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بإرتباطات الاقراض .

- **إدارة مخاطر السيولة**

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الاصول والالتزامات بالبنك مايلى :

- يتم إدارة التمويل اليومى عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الاموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء ، ويتواجد البنك فى اسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- الاحتفاظ بمحفظة من الاصول عاليه التسويق التى من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة اية إضطرابات غير متوقعة فى التدفقات النقدية .
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزى المصرى .
- إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض .

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والاسبوع والشهر التالى وهى الفترات الرئيسية لأدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات فى تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للاصول المالية .
وتقوم إدارة الاصول ايضا بمراقبة عدم التطابق بين الاصول متوسطة الاجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من إرتباطات القروض ، ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة واثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

تتمثل نسبة تغطية السيولة فى الجدول التالى :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنية مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنية مصرى
إجمالى قيمة الأصول السائلة عالية الجودة (١)	٩٧٤١ ٣٨١	٩ ٨٢٣ ٧١١
إجمالى التدفقات النقدية الخارجة	٦ ٠٩٤ ١٠٠	٤ ٥٨٧ ٩٣٩
"إجمالى التدفقات النقدية الداخلة المعتد بها فى إطار الحد الموضوع (القيمة الأقل من: إجمالى التدفقات النقدية النقدية الداخلة ، ٧٥% من إجمالى التدفقات النقدية الخارجة)"	٤ ٥٧٠ ٥٧٥	٣ ٤٤٠ ٩٥٤
صافى التدفقات النقدية الخارجة (٢)	١ ٥٢٣ ٥٢٥	١ ١٤٦ ٩٨٥
نسبة تغطية السيولة (١/٢)	٦٣٩.٤	٨٥٦.٤٨

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الاصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع فى العملات والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .
تتضمن الاصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية والارصدة لدى البنك المركزي والارصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التى تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادى للبنك ، بالاضافة إلى ذلك هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والاوراق الحكومية الاخرى لضمان الالتزامات وللبنك القدرة على مقابل صافى التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .
تتمثل نسبة التمويل المستقر فى الجدول التالى :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنية مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنية مصرى
الالتزامات وحقوق الملكية ذات معامل ترجيحى ١٠٠%	٧ ٧٠١ ٥٦٧	١٢ ٥١٦ ٤٧٤
"ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا (التى ليس لها تاريخ استحقاق والودائع ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة (ا)	٤ ٩٢٨ ٦٦٥	٩ ٨١٥ ٧٤٨
الالتزامات ذات معامل ترجيحى ٥٠%	٥ ١٠٨ ٥٦٢	١ ٠٤٤ ٣٦٧
إجمالى التمويل المستقر المتاح (أ)	١٧ ٧٣٨ ١٧	٢٣ ٣٧٦ ٥٨٩
"الأصول ذات معامل ترجيحي ٥%	٤٦٤ ٩٩٧	٥١٩ ٥٦٥
الأصول ذات معامل ترجيحى ١٠%	١٩٢ ٨٣٣	٣٤٧ ٣٧٩
الأصول ذات معامل ترجيحى ٥٠%	٣٩١	٤٠٢ ٩٦٦
الأصول ذات معامل ترجيحى ٦٥%	٥٨ ٨١١	٢٩٦ ٧٣٧
الأصول ذات معامل ترجيحى ١٠٠%	٣ ١٤٨ ٤٦٥	١ ٧٣٠ ٠٧٥
التزامات عرضية أوارتباطات	٤١٢ ٥٥٢	٤٨٧ ١٠٣
إجمالى التمويل المستقر المطلوب (ب)	٤ ٢٧٨ ٠٤٩	٣ ٧٨٣ ٨٢٥
نسبة صافى التمويل المستقر (أ/ب)	٤١٤.٦٥٪	٦١٧.٨٠٪

د - القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية

طبقا لأسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول والتزامات البنك والواردة بالايضاحات المتممة للقوائم المالية فان القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية لاتختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية فى تاريخ الميزانية .

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل اهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذى يشمل عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلى :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار فى توليد عائد للمساهمين والاطراف الاخرى التى تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات البنك المركزى المصرى يوميا بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوى .
ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ مليار جنيه مصرى حد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وفقاً لمتطلبات البنك المركزى المصرى فى تحديث موقف الجهاز المصرفى فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل ٢ .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين

الشريحة الاولى :

وهى رأس المال الاساسى ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والارباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجه عن توزيع الارباح فيما عدا احتياطى المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه الشريحة الثانية .

الشريحة الثانية

وهى رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بما لايزيد عن ١,٢٥% من إجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض /الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الاخيرة من آجلها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفى شركات شقيقة .
وعند حساب إجمالى بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الاساسى وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الاساسى .
ويتم ترجيح الاصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .
وقد إلتزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين ، ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الاساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى نهاية السنه المالية والسنة السابقة :

يلخص الجدول التالى مكونات القاعدة الرأسمالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وفقاً لهذه المقررات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
رأس المال		
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى)		
رأس المال المصدر والمدفوع	١ ٥٤٠ ٠٠٠	١ ٠٤٠ ٠٠٠
الإحتياطيات	١٨٣ ٠٤٩	٢٨٩ ٩٧٠
(الخسائر)الأرباح المحتجزة	(٢٨٦ ٦٤٩)	١ ٢٧٩
إجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية	٧٣ ٩١٧	-
إجمالى الإستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر	(٧٥ ٢٩٠)	(٧٢ ٩٢٦)
الشريحة الأولى بعد الإستبعادات	**١ ٤٣٥ ٠٢٧**	**١ ٢٥٨ ٣٢٣**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	١٤١ ٦٩٥	١٤٩ ٠٧٢
مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات و أدوات الدين والإلتزامات العرضية المنتظمة	١١٣	١١٣
٤٥% من إحتياطي فروق ترجمة العملات الاجنبية	٣ ٣٢٨	-
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	-	١١ ٣١٦
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية إذا كان موجباً		
الشريحة الثانية بعد الإستبعادات	**١٤٥ ١٣٦**	**١٦٠ ٥٠١**
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الإستبعادات	**١ ٥٨٠ ١٦٣**	**١ ٤١٨ ٨٢٤**
إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الإئتمان / السوق / التشغيل	**١٢ ٦١٧ ٤٢٤**	**١٤ ٤٨٧ ٦٩٧**
القاعدة الراسمالية / إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الإئتمان، السوق، التشغيل (%)	**٪١٢.٥٢**	**٪٩.٧٩**

نسبة الرافعة المالية :

أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى جلستة بتاريخ ٧ يوليو قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية ، مع إلتزام البنوك بالحد الادنى المقرر للنسبة (٣%) على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي :

- كنسبة إسترشادية إعتبار من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
- كنسبة رقابية ملزمة إعتبارا من عام ٢٠١٨ .

و ذلك تمهيدا للنظر فى الاعتداد بها ضمن الدعامة الاولى من مقررات بازل (الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال) بهدف الحفاظ على قوة و سلامة الجهاز المصرفى و مواكبة لافضل الممارسات الرقابية الدولية فى هذا الشأن .

و تعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الاولى لرأس المال المستخدمة فى معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات) و أصول البنك (داخل و خارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر .

مكونات النسبة

أ - مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولي لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى .

ب - مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنكداخل و خارج الميزانية وفقا للقوائم المالية و هو ما يطلق علية تعرضات البنك و تشمل مجموع مايلي :

١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض إستبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسملية.
٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.
٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
٤- التعرضات خارج الميزانية (المرجحة بمعاملات التحويل).

ويلخص الجدول التالي نسبة الرافعة المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الشريحة الاولى من راس المال بعد الاستبعادات	١ ٤٣٥ ٠٢٧	١ ٢٥٨ ٣٢٤
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	١ ٧٣٣ ١٦٧	٢ ٩١٩ ٤٤٤
ارصدة لدى البنوك	٩ ٠٢٣ ٨٢٦	٩ ٨٤٤ ٨٨٩
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	١ ٩٣٤ ٦٦٧	٣ ٥٦٢ ٨٠٣
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	٧ ٥٤٠ ٦٤٩	٧ ٠٠٩ ١٣٥
استثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقة	٢٥٠ ٨٩٦	٢٣٩ ٧٧٨
قروض وتسهيلات العملاء	٨ ٦٣٧ ٧٤٦	٨ ٩٥٤ ٥٨٩
مخصص خسائر الاضمحلال الغير منتظمة	(٨٧٥ ٢٦٩)	(٥٨٥ ٨٧٦)
العوائد المجنبة	(١٣٤ ١٥٥)	(١٤١ ٥١٧)
ارباح المعاملات الاسلامية	(٣١ ٦١٧)	(٢٦ ٩٤٨)
اصول ثابتة	٤١٤ ٣٤١	٣١١ ٣٠٨
اصول اخرى	١ ٣٤٥ ٠٥١	٦٩٦ ٥٨٦
ما تم خصمه من التعرضات	(٧٤ ٣٥٦)	(٧٢ ٨٩٢)
اجمالى التعرضات داخل الميزانية	**٢٩ ٧٦٤ ٩٤٦**	**٣٢ ٧١١ ٢٩٩**
اعتمادات تصدير	١ ٢١٩	٢١ ٩٣٨
اعتمادات استيراد	-	٣٣ ٣٤٤
خطابات ضمان	٨٠٠ ٧٣٦	٨١٩ ٣٣٥
خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية	٥ ٤٥١	٧ ٣٢١
كمبيالات مقبولة الدفع	٢٢٢ ٨٠٨	٩٧ ٧٦١
ارتباطات راسمالية	٤٠٧ ٣٢٢	٦٩٧ ٩٧٩
ارتباطات عن قروض وتسهيلات للبنوك / عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة استحقاق اصلية		
قابل للالغاء بدون شروط فى اى وقت بواسطة البنك وبدون اخطار مسبق او التى تتضمن نصوص	٢٦٨ ٠٦٩	١٨ ٦٠٠
اجمالى التعرضات خارج الميزانية	**١ ٧٠٥ ٦٠٣**	**١ ٦٩٦ ٢٧٨**
اجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٣١ ٤٧٠ ٥٤٩**	**٣٤ ٤٠٧ ٥٧٧**
نسبة الرافعة المالية	٪٤.٥٦	٪٣.٦٦

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك بإستخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الاصول والالتزامات التى يتم الافصاح عنها خلال السنة المالية التالية ، ويتم تقدير التقديرات والافتراضات بإستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما فى ذلك التوقعات للاحداث المستقبلية التى يعتقد أنها معقولة فى ظل الظروف والمعلومات المتاحة

أ - خسائر الاضمحلال فى القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوى على الاقل ويقوم بإستخدام الحكم الشخصى عند تحديد ماإذا كان ينبغى تسجيل عبء الاضمحلال فى قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ماإذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد فى تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الادلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبى فى قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو إقتصادية ترتبط بالتعثر فى أصول البنك ، عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الادارة بإستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر إئتمانية فى وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة فى المحفظة ، ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة فى تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية إختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب - إضمحلال الاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك إضمحلال الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك إنخفاض هام أو ممتد فى قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديد ماإذا كان الانخفاض هاما أو ممتدا إلى حكم شخصى ، ولإتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى ـ التذبذبات المعتادة لسعر السهم بالاضافة إلى ذلك قد يكون هناك إضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور فى الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أوالقطاع أو التغيرات فى التكنولوجيا .

ج - القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للادوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الاساليب لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دوريا .

د - إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الاصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ إستحقاق ثابت أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب إستخدام الحكم الشخصى بدرجة عالية ولإتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك فى الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا فى بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالى سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند

هـ - ضرائب الدخل

يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبى وفقا لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة فى الفترة التى يتم تحديد الاختلاف فيها .

٥- التحليل القطاعي

تحليل القطاعات الجغرافية

(القيمة بالالف جنيه)

السنة المالية المنتهية	القاهرة الكبرى	الأسكندرية والدلتا	إجمالى
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية			
إيرادات القطاعات الجغرافية	٣ ٦٣٦ ٣٢٣	٩٦ ٨١٥	٣ ٧٣٣ ١٣٨
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٣ ٦٥٢ ٩٩٦)	(٨٤ ٢٩٨)	(٣ ٧٣٧ ٢٩٤)
نتيجة أعمال القطاع	(١٦ ٦٧٣)	١٢ ٥١٧	(٤ ١٥٦)
الضريبة			(١٧٢ ١٦٣)
صافى خسائر السنة			(١٧٦ ٣١٩)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية			
أصول القطاعات الجغرافية	٢٦ ٠٦٨ ٨٥٥	٣ ٣٤١ ٩٨٣	٢٩ ٤١٠ ٨٣٨
أصول غير مصنفة	٤٢٨ ٤٦٢	-	٤٢٨ ٤٦٢
أجمالى الأصول	٢٦ ٤٩٧ ٣١٧	٣ ٣٤١ ٩٨٣	٢٩ ٨٣٩ ٣٠٠
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٢٨ ٠٣٤ ٠٤٥	٦٢ ٨٣٩	٢٨ ٠٩٦ ٨٨٤
إلتزامات غير مصنفة	٢٣١ ٣١١		٢٣١ ٣١١
أجمالى الإلتزامات	٢٨ ٢٦٥ ٣٥٦	٦٢ ٨٣٩	٢٨ ٣٢٨ ١٩٥

(القيمة بالالف جنيه)

السنة المالية المنتهية	القاهرة الكبرى	الأسكندرية والدلتا	إجمالى
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية			
إيرادات القطاعات الجغرافية	٤ ٣٥٦ ٧٥٥	٣٢١ ١٣٩	٤ ٦٧٧ ٨٩٤
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٤ ٢٤٢ ٨٨٠)	(٣٠١ ٤٤٣)	(٤ ٥٤٤ ٣٢٣)
نتيجة أعمال القطاع	١١٣ ٨٧٥	١٩ ٦٩٦	١٣٣ ٥٧١
الضريبة			(١٨٥ ٩٤٢)
صافى خسائر السنة			(٥٢ ٣٧١)
٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية			
أصول القطاعات الجغرافية	٣١ ٥٤٤ ١٥٧	٧٣١ ٩٤٤	٣٢ ٢٧٦ ١٠١
أصول غير مصنفة	٣٢٢ ٨٦٧	-	٣٢٢ ٨٦٧
أجمالى الأصول	٣١ ٨٦٧ ٠٢٤	٧٣١ ٩٤٤	٣٢ ٥٩٨ ٩٦٨
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٢٩ ٥٢٢ ٠٦٥	١ ٦٦٧ ٨٧٧	٣١ ١٨٩ ٩٤٢
إلتزامات غير مصنفة	٥٤ ٠٦٦	-	٥٤ ٠٦٦
أجمالى الإلتزامات	٢٩ ٥٧٦ ١٣١	١ ٦٦٧ ٨٧٧	٣١ ٢٤٤ ٠٠٨

٦- صافي الدخل من العائد

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة :-		
قروض وتسهيلات للعملاء	٩٧٣ ٦٨٦	١ ٢٦٢ ٢٤٦
أذون خزانة	١٥٣ ٣٠٠	١٧١ ٩٧٥
ودائع وحسابات جارية	١ ٤٠٩ ٨٢٧	١ ٨٨١ ٥١٥
إستثمارات فى أدوات دين بالتكلفة المستهلكة و من خلال الدخل الشامل	٩٢١ ٣٨٩	٩٤٩ ٤٩٢
	٣ ٤٥٨ ٢٠٢	٤ ٢٦٥ ٢٢٨
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :-		
ودائع وحسابات جارية	-	-
للبنوك	(١٣٠ ٩٨٧)	(٢٢٣ ٧٩١)
للعملاء	(٢ ٧٠١ ٦٩٠)	(٣ ٤٤٥ ١٩٧)
	(٢ ٨٣٢ ٦٧٧)	(٣ ٦٦٨ ٩٨٨)
الصافى	٦٢٥ ٥٢٥	٥٩٦ ٢٤٠

٧- صافي الدخل من الاتعاب و العمولات

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٣٩ ١٤٧	٢١٣ ٥٣١
أتعاب أخرى	٦٧ ٧١٢	٥٠ ١١٥
إجمالى	**٢٠٦ ٨٥٩**	**٢٦٣ ٦٤٦**

مصروفات الاتعاب و العمولات

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
اتعاب حفظ و سمسرة	(٣٠)	(٩٨)
أتعاب أخرى	(٨ ٠٤٦)	(١١ ٥٨٩)
	(٨ ٠٧٦)	(١١ ٦٨٧)
الصافى	**١٩٨ ٧٨٣**	**٢٥١ ٩٥٩**

٨- توزيعات الارباح

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١ ١٦٢	٢ ٢٠٨
	١ ١٦٢	**٢ ٢٠٨**

٩- صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر

	السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
(خسائر) أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٣٠ ١٨٦	٣٥ ٤٣٤
أدوات حقوق ملكية من خلال قائمة الدخل	-	٨٠
	٣٠ ١٨٦	٣٥ ٥١٤

١٠- مصروفات ادارية

	السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور و مرتبات	(٤٣٥ ٦٨٠)	(٤٦٧ ٥٦٤)
تامينات اجتماعية	(١٤ ٥٩٩)	(١٢ ١٤٣)
نظم الاشتراكات المحددة	(٢٥ ٨٧٦)	(٢٦ ٨٤٧)
	(٤٧٦ ١٥٥)	(٥٠٦ ٥٥٤)
مصروفات إدارية أخرى	(٢٤١ ٩١١)	(٢٥٥ ٩٩٠)
	(٧١٨ ٠٦٦)	(٧٦٢ ٥٤٤)

١١- (مصروفات) ايرادات تشغيل اخرى

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر	(٤ ١١٣)	(١ ٢٩١)
مصروفات أخري	(٨٥)	(٤٢٧)
إيرادات أخرى	٢٤٧	٣ ٦٨١
إضمحلال أصول ثابتة	١٧٤	-
رد (عبء) مخصصات أخرى	(٧٣ ٤٣٢)	(٢٥ ٠٤٣)
	(٧٧ ٢٠٩)	**(٢٣ ٠٨٠)**

١٢- عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
قروض وتسهيلات للعملاء	(٧٩ ٤٤٨)	(٧٨ ٦٤٨)
الارصدة لدى البنوك	٢٩٠	-
الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٢ ١٠٩)	-
	(١٠١ ٢٦٧)	**(٧٨ ٦٤٨)**

١٣- مصروفات ضرائب الدخل

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
الضرائب المؤجلة	٢ ٥٦١	٤ ٩١٩
ضرائب الدخل الجارية	(١٧٤ ٧٢٣)	(١٩٠ ٨٦١)
	(١٧٢ ١٦٢)	**(١٨٥ ٩٤٢)**

١٤- نصيب السهم من الربح الاساسي

يحسب نصيب السهم في الخسائر بقسمة صافي خسائر العام علي الاسهم العادية المصدرة خلال العام.

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
خسائر العام	(١٧٦ ٣١٩)	(٥٢ ٣٧١)
المتوسط المرجح لاسهم	١ ٥٤٠ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠
نصيب السهم الأساسى فى الربح	**(٠.١١)**	**(٠.٥)**

١٥- نقدية و ارصدة لدي البنك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
نقدية	١٩٨ ٤٠٣	٢٤٤ ٨٣٨
ارصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى	١ ٥٣٤ ٧٦٤	٢ ٦٧٤ ٦٠٦
الإجمالى	١ ٧٣٣ ١٦٧	٢ ٩١٩ ٤٤٤
ارصدة ذات عائد	١ ٥٣٤ ٧٦٤	٢ ٦٧٤ ٦٠٦
ارصدة بدون عائد	١٩٨ ٤٠٣	٢٤٤ ٨٣٨
	١ ٧٣٣ ١٦٧	٢ ٩١٩ ٤٤٤

١٦- ارصدة لدي البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٩٣ ١٩٨	٩٧ ٥٤٨
ودائع	٨ ٩٣٠ ٩٥٣	٩ ٧٤٧ ٣٤١
فروق تطبيق المعيار الدولى IFRS9	(٦٨٤)	-
الرصيد بعد التعديل	٩ ٠٢٣ ٤٦٧	٩ ٨٤٤ ٨٨٩
عبء الاضمحلال	٣٥٩	-
	٩ ٠٢٣ ٨٢٦	**٩ ٨٤٤ ٨٨٩**
البنك المركزى	٨ ٧٦١ ٠٦٦	٨ ٩٥٧ ٣٨٨
بنوك محلية	٣٤ ٠٠٥	٢٤٩ ٥٢٧
بنوك خارجية	٢٢٩ ٠٨٠	٦٣٧ ٩٧٤
فروق تطبيق المعيار الدولى IFRS9	(٦٨٤)	-
الرصيد بعد التعديل	٩ ٠٢٣ ٤٦٧	٩ ٨٤٤ ٨٨٩
عبء الاضمحلال	٣٥٩	-
	٩ ٠٢٣ ٨٢٦	**٩ ٨٤٤ ٨٨٩**
ارصدة بدون عائد	٩٣ ١٩٨	٩٧ ٥٤٨
ارصدة ذات عائد ثابت	٨ ٩٣٠ ٩٥٣	٩ ٧٤٧ ٣٤١
فروق تطبيق المعيار الدولى IFRS9	(٦٨٤)	-
الرصيد بعد التعديل	٩ ٠٢٣ ٤٦٧	٩ ٨٤٤ ٨٨٩
عبء الاضمحلال	**٣٥٩**	**-**
	٩ ٠٢٣ ٨٢٦	**٩ ٨٤٤ ٨٨٩**
ارصدة متداولة	٩٣ ١٩٨	٩٧ ٥٤٨
ارصدة غير متداولة	٨ ٩٣٠ ٩٥٣	٩ ٧٤٧ ٣٤١
فروق تطبيق المعيار الدولى IFRS9	(٦٨٤)	-
الرصيد بعد التعديل	٩ ٠٢٣ ٤٦٧	٩ ٨٤٤ ٨٨٩
عبء الاضمحلال	٣٥٩	-
	٩ ٠٢٣ ٨٢٦	٩ ٨٤٤ ٨٨٩

١٧- قروض و تسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
افراد		
حسابات جارية مدينة	٤٥٩ ٠١٩	٦٠٥ ٦٥٨
قروض شخصية	٩٢١ ٨٤٥	٥٥٧ ٨٦٦
إجمالى	**١ ٣٨٠ ٨٦٤**	**١ ١٦٣ ٥٢٤**
مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
حسابات جارية مدينة	١ ٢٩٥ ٦٦٩	٥ ٦٣٦ ٩٦٠
قروض مباشرة	٤ ٥٧٥ ٠٣١	٧٩١ ٤٤٥
قروض مشتركة	١ ٣٨٦ ١٨٢	١ ٣٦٢ ٦٥٩
إجمالى	**٧ ٢٥٦ ٨٨٢**	**٧ ٧٩١ ٠٦٤**
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	**٨ ٦٣٧ ٧٤٦**	**٨ ٩٥٤ ٥٨٨**
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(٨٧٥ ٢٦٩)	(٧٧١ ٢١٠)
العوائد المجنبة	(١٣٤ ١٥٥)	(١٤١ ٥١٧)
ارباح عمليات إسلامية مؤجلة	(٣١ ٦١٧)	(٢٦ ٩٤٨)
الإجمالى	**٧ ٥٩٦ ٧٠٥**	**٨ ٠١٤ ٩١٣**
الإجمالى يوزع إلى :		
ارصدة متداولة	٢ ٦٧٦ ٥٣٣	٦ ٨٠٠ ٤٨٤
ارصدة غير متداولة	٥ ٩٦١ ٢١٣	٢ ١٥٤ ١٠٤
	٨ ٦٣٧ ٧٤٦	٨ ٩٥٤ ٥٨٨

مخصص خسائر الإضمحلال :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد اول العام كما سبق إصدارة	٧٧١ ٢١٠	١ ١٦٤ ٦٥٢
اثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (9)	٩٨ ٦٥١	-
الرصيد اول العام بعد التعديل	٨٦٩ ٨٦١	-
عبء الإضمحلال خلال العام	٧٩ ٤٤٩	٧٨ ٦٤٨
مبالغ تم إعدامها خلال العام	(٥٢ ٤٠٤)	(٤٧٧ ٤٢٥)
فروق تقييم عملات اجنبية	(٢٣ ٨٢٥)	٣ ٧١٢
متحصلات من ديون سبق إعدامها	٢ ١٨٨	١ ٦٢٣
الرصيد فى اخر الفترة / العام	**٨٧٥ ٢٦٩**	**٧٧١ ٢١٠**

١٨- استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
ادوات دين - بالقيمة العادلة		
مدرجة فى السوق	٧٩٢ ٠٨٢	٩٩٣ ٠٣٧
غير مدرجة فى السوق	٣٤٦	٢٤ ٣٢١
** اذون خزانة بالصافى	١ ٠٥٥ ٣٩٢	٢ ٤٦٤ ٣٥٣
ادوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة		
مدرجة فى السوق	٦٥٨	٨٤٨
غير مدرجة فى السوق	٥٨ ٥٢٧	٤٨ ٢٤٥
وثائق صناديق إستثمار	٢٧ ٦٦٢	٢٢ ٧٤٠
إجمالى الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	**١ ٩٣٤ ٦٦٧**	**٣ ٥٥٣ ٥٤٤**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
ادوات دين ـ بالتكلفة المستهلكة:		
مدرجة فى السوق	٦ ٦٥٦ ٣٣٨	٧ ٠١٨ ٣٩٤
اذون خزانة بالصافى	٩٢٠ ٤٤٣	-
اثر تطبيق المعيار الدولى IFRS 9	(١٤ ٦١٨)	-
الرصيد بعد التعديل	٧ ٥٦٢ ١٦٣	٧ ٠١٨ ٣٩٤
عبء الاضمحلال خلال الفترة	(٢١ ٥١٤)	
إجمالى الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة	٧ ٥٤٠ ٦٤٩	٧ ٠١٨ ٣٩٤
إجمالى إستثمارات مالية	٩ ٤٧٥ ٣١٦	١٠ ٥٧١ ٩٣٨
ارصدة متداولة		١٧٤ ٨١٥
ارصدة غير متداولة	٩ ٤٧٥ ٣١٦	١٠ ٣٩٧ ١٢٣
	٩ ٤٧٥ ٣١٦	**١٠ ٥٧١ ٩٣٨**
ادوات دين ذات عائد ثابت	٧ ٤٤٨ ٤٢٠	٧ ٢٠٦ ٩١٥
ادوات دين ذات عائد متغير	٣٤٦	٤١ ٢٨٤
	٧ ٤٤٨ ٧٦٦	٧ ٢٤٨ ١٩٩

	إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	إستثمارات مالية محتفظ بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى ألف جنيه المصرى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٩	٣ ٥٥٣ ٥٤٤	٧ ٠١٨ ٣٩٤	١٠ ٥٧١ ٩٣٨
إضافات	-	١ ٧٥٩ ٢٢٣	١ ٧٥٩ ٢٢٣
إستبعادات	(١ ٦٢٩ ٩٦٠)	(١ ٠١٠ ٣٤٥)	(٢ ٦٤٠ ٣٠٥)
فروق تقييم اصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٤٣ ٢٦٩)	(٢٢٥ ٦٠٠)	(٢٦٨ ٨٦٩)
ارباح التغير فى القيمة العادلة	٥٤ ٨٩٣	-	٥٤ ٨٩٣
إستهلاك (علاوة) خصم الإصدار	(٥٤١)	٣٥ ١٠٩	٣٤ ٥٦٨
إثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالي(٩)	٠	(١٤ ٦١٨)	(١٤ ٦١٨)
الرصيد بعد التعديل	**١ ٩٣٤ ٦٦٧**	**٧ ٥٦٢ ١٦٣**	**٩ ٤٩٦ ٨٣٠**
عبء الاضمحلال	٠	**(٢١ ٥١٤)**	**(٢١ ٥١٤)**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١ ٩٣٤ ٦٦٧**	**٧ ٥٤٠ ٦٤٩**	**٩ ٤٧٥ ٣١٦**
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٨	٩٩٦ ٠٤٠	٦ ٣٤٢ ٠٩٧	٧ ٣٣٨ ١٣٧
إضافات	٢ ٤٧٠ ٥٢٠	٧٩٥ ٧٨٤	٣ ٢٦٦ ٣٠٤
إستبعادات	(٢ ٤٠٦ ٨٩٩)	(١٤١ ٩١٣)	(٢ ٥٤٨ ٨١٢)
فروق تطبيق المعيار الدولى IFRS9	٢ ٤٥٥ ٠٩٤	٩ ٢٥٩	٢ ٤٦٤ ٣٥٣
فروق تقييم اصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٤ ٤٧٠	١٠ ٤٢٠	١٤ ٨٩٠
ارباح التغير فى القيمة العادلة	٥ ١٧٢	-	٥ ١٧٢
إستهلاك (علاوة) خصم الإصدار	٣١ ٢٨٩	٢ ٧٤٧	٣٤ ٠٣٦
إضمحلال ادوات حقوق ملكية	(٢ ١٤٢)	-	(٢ ١٤٢)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٣ ٥٥٣ ٥٤٤**	**٧ ٠١٨ ٣٩٤**	**١٠ ٥٧١ ٩٣٨**

** أذون خزانة بالصافى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
اذون خزانة إستحقاق ٩١ يوم	١ ٣٣٤ ٢٩٠	١ ٥٧٩ ٩٣٣
اذون خزانة إستحقاق ١٨٢ يوم	٤٦١ ٨٥٠	٣٠٩ ٩٧٥
اذون خزانة إستحقاق ٣٦٤ يوم	٢٢٤ ٥٨١	٦١٠ ٠٦٢
	٢ ٠٢٠ ٧٢١	٢ ٤٩٩ ٩٧٠
عوائد لم تستحق بعد	(٤٤ ٨٨٦)	(٣٥ ٦١٧)
إجمالى	١ ٩٧٥ ٨٣٥	٢ ٤٦٤ ٣٥٣

* بلغت القيمة الاسمية لأذون الخزانة المرهون رهن تأميني لدى البنك المركزي ١٦٣٠٢٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أرباح الاستثمارات المالية

	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
ارباح بيع إستثمارات مالية	٦ ٨٢٥	٨٣ ٧١٦
ارباح غير موزعة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة	٢٩ ٩٠٤	٣٠ ٣٤٨
خسائر إضمحلال	-	(٢ ١٤٢)
	٣٦ ٧٢٩	١١١ ٩٢٢

١٩- استثمارات في شركات شقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	صافى أرباح (خسائر) الشركة	مجمل أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة	قيمة المساهمة
شركة زهراء المعادى*	القاهرة	١ ٥٥٠ ٢٧١	٣٦٤ ٤٩٤	١٠٣ ٥٢٠	١٣٩ ٦٢٥	%٢٠.٣٠	١٨١ ٨٣٢
شركة فريتريد للتصنيع والتجارة	بورسعيد	٢ ٤٩٨	٩ ٣٩٥	(٨٨٥)	(٨٧٢)	%٣١.٩٠	-
شركة الشرق الأوسط لإستصلاح الأراضى	القاهرة	٤٧ ٩٧٤	١٩٢ ٢١٥	(٢٤ ٧٦٣)	-	%٢٤.٤٧	-
شركة فستيا للملابس الجاهزة	الأسكندرية	٤٧ ٧٠٢	٢٦ ٧٥٠	٢٢٢	٢٠	%٢٠.٠٠	-
شركة برايم لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار	القاهرة	٢ ٢٨٣	٣٩	١٢٤	(٩٥)	%٢٠.٠٠	٤٤٣
شركة إنماء للتاجير التمويلي	القاهرة	٤٥٦ ٨٣٩	٢٧٢ ٤٤٥	١٠ ٧٠٦	١٧ ١٢١	%٣١.٤٣	٦٨ ٦٢١
							٢٥٠ ٨٩٦

* بلغ القيمة السوقية للأستثمارات المالية فى شركات شقيقة المقيدة فى سوق الأوراق المالية مبلغ ١٨٩٢٢٨ ألف جم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ١٧٥ ٣٣٨ ألف جم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	صافى أرباح (خسائر) الشركة	مجمل أرباح (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة	قيمة المساهمة
شركة زهراء المعادى*	القاهرة	٢ ٥٧١ ٦٩٧	٥٥٧ ٤٧٨	١٧٧ ٠٨١	٢٤٥ ٠٧٤	%٢٠.٣٠	١٧٤ ٩٣٥
شركة فريتريد للتصنيع والتجارة	بورسعيد	٢ ٤٩٨	٩ ٣٩٥	(٨٨٥)	(٨٧٢)	%٣١.٩٠	-
شركة الشرق الأوسط لإستصلاح الأراضى	القاهرة	٤٧ ٩٧٤	١٩٢ ٢١٥	(٢٤ ٧٦٣)	-	%٢٤.٤٧	-
شركة فستيا للملابس الجاهزة	الأسكندرية	٤٧ ٧٠٢	٢٦ ٧٥٠	٢٢٢	٢٠	%٢٠.٠٠	-
شركة برايم لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار	القاهرة	٢ ٣٤١	١٢٦	١٥٦	(١٠٧)	%٢٠.٠٠	٤٤٥
شركة إنماء للتأجير التمويلي	القاهرة	١ ٠٨٥ ٦٥٢	٨٦٧ ٣٠٩	١٦ ٣٨٩	٥١ ٧٠٨	%٣١.٤٣	٦٤ ٣٩٨
							٢٣٩ ٧٧٨

٢٠- اصول غير ملموسة

أصول غير ملموسة	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
التكلفة فى ١ يناير ٢٠١٩	٣٧ ٦٤٥	٤٠ ٥٢٢
الاضافات	٤ ٦٣١	٤٢٥
الإستبعادات	(١ ٢٢٣)	(٣ ٣٠٢)
إجمالي التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤١ ٠٥٣	٣٧ ٦٤٥
مجمع الإهلاك فى ١ يناير ٢٠١٩	(٢٣ ٢١٣)	(١٣ ١٤٦)
المستبعد من مجمع الاهلاك	٧٤٧	٨٧٠
تكلفة الاهلاك	(١١ ٦٣٨)	(١٠ ٩٣٧)
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**(٣٤ ١٠٤)**	**(٢٣ ٢١٣)**
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٦ ٩٤٩**	**١٤ ٤٣٢**

٢١- اصول اخري

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الإيرادات المستحقة	٤٩٤ ١٤٥	٤٣٧ ٤٣٩
المصروفات المقدمة	١١ ٥١٠	٨ ٢٩٧
الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم الإضمحلال)	٢٩٦ ٤٣٤	-
التأمينات والعهد	٤ ٢٩٢	٣ ٥١٧
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٤٦٤ ٨٢٣	٢٢٩ ٤٩٣
أخرى	٥٩ ٧٢٤	٦ ٣٩٣
	١ ٣٣٠ ٩٢٨	**٦٨٥ ١٣٩**

٢٢- أصول ثابتة

	أراضى ومبانى	تحسينات على أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالى
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٨	١٧٩ ٢٠٤	٨٨ ٢٥٠	١٦ ٤٨٠	٥٧ ٠٢٥	٣٤٠ ٩٥٩
التكلفة	(٣١ ٦٧٠)	(٤٠ ٩٦٧)	(٨ ٣٠٠)	(٣٥ ٥٢٨)	(١١٦ ٤٦٥)
مجمع الإهلاك	١٤٧ ٥٣٤	٤٧ ٢٨٣	٨ ١٨٠	٢١ ٤٩٧	٢٢٤ ٤٩٤
صافى القيمة الدفترية فى ١ يناير ٢٠١٨	٥٤ ٩٤٤	٣٨ ٧٨٥	٦ ١٠٨	٢٠ ٠٦٥	١١٩ ٩٠٢
إضافات	-	(٣٤٣)	-	(٧٩٤)	(١ ١٣٧)
إستبعادات	-	١٣٣	-	٢٩٢	٤٢٥
مستبعد من مجمع الاهلاك	(٩ ٥٣١)	(٢٨ ٦١٧)	(١ ٨٤٤)	(٦ ٨١٦)	(٤٦ ٨٠٨)
تكلفة الإهلاك	١٩٢ ٩٤٧	٥٧ ٢٤١	١٢ ٤٤٤	٣٤ ٢٤٤	٢٩٦ ٨٧٦
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٣٤ ١٤٨	١٢٦ ٦٩٢	٢٢ ٥٨٨	٧٦ ٢٩٦	٤٥٩ ٧٢٤
التكلفة	(٤١ ٢٠١)	(٦٩ ٤٥١)	(١٠ ١٤٤)	(٤٢ ٠٥٢)	(١٦٢ ٨٤٨)
مجمع الإهلاك	١٩٢ ٩٤٧	٥٧ ٢٤١	١٢ ٤٤٤	٣٤ ٢٤٤	٢٩٦ ٨٧٦
صافى القيمة الدفترية فى ١ يناير ٢٠١٩	٨٤ ٧٣٦	٢٣ ٣٤١	٦ ٣٠٢	٦٣ ٩٦٠	١٧٨ ٣٣٩
إضافات	(٢٨٠)	(٢ ٢٣٨)	(٢٠)	(١ ٣٧٣)	(٣ ٩١١)
إستبعادات	٣١	٢ ٢٢٦	٤	٥٤٥	٢ ٨٠٦
مستبعد من مجمع الأهلاك	(١٢ ٦٧٠)	(٣٦ ٨٤٦)	(٢ ٦٤٢)	(١٤ ٥٦٠)	(٦٦ ٧١٨)
تكلفة الإهلاك	٢٦٤ ٧٦٤	٤٣ ٧٢٤	١٦ ٠٨٨	٨٢ ٨١٦	٤٠٧ ٣٩٢
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
التكلفة	٣١٨ ٦٠٤	١٤٧ ٧٩٥	٢٨ ٨٧٠	١٣٨ ٨٨٣	٦٣٤ ١٥٢
مجمع الأهلاك	(٥٣ ٨٤٠)	(١٠٤ ٠٧١)	(١٢ ٧٨٢)	(٥٦ ٠٦٧)	(٢٢٦ ٧٦٠)
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٦٤ ٧٦٤	٤٣ ٧٢٤	١٦ ٠٨٨	٨٢ ٨١٦	٤٠٧ ٣٩٢

- تتضمن الأصول الثابتة مبلغ ١٢٦ ٨٨ ألف جنيه يمثل أصول لم تسجل بعد بأسم البنك وجارى حالياً إتخاذ الأجراءات القانونية اللازمة لتسجيل تلك العقارات بأسم البنك .

٢٣- أصول ضريبية مؤجلة

ضرائب الدخل المؤجلة :

تمثل الضرائب المؤجلة خلال العام سواء أصول أو إلتزامات فيما يلى :

الأصول الضريبية المؤجلة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى بداية العام	١١ ٥٥٩	٦ ٦٤١
الاضافات	٢ ٥٦٢	٤ ٩١٨
الرصيد فى نهاية العام	**١٤ ١٢١**	**١١ ٥٥٩**

لم يتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
مخصص خسائر إضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠% من المكون خلال الفترة / العام	٢٤ ٥٠٣	٢٤ ١٨٦
	٢٤ ٥٠٣	**٢٤ ١٨٦**

٢٤- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
حسابات جارية	١٨ ٧٣٦	٦١ ٥٠٢
ودائع	٤١٢ ٢٦٧	٣ ٤٢٠ ٧٨٥
	٤٣١ ٠٠٣	**٣ ٤٨٢ ٢٨٧**
بنك مركزى	٠	-
بنوك محلية	٤١٢ ٢٦٧	٣ ٤٢٠ ٧٨٦
بنوك خارجية	١٨ ٧٣٦	٦١ ٥٠١
	٤٣١ ٠٠٣	**٣ ٤٨٢ ٢٨٧**
أرصدة بدون عائد	١٨ ٧٣٦	٦١ ٥٠٢
أرصدة ذات عائد ثابت	٤١٢ ٢٦٧	٣ ٤٢٠ ٧٨٥
	٤٣١ ٠٠٣	**٣ ٤٨٢ ٢٨٧**
أرصدة متداولة	٤٣١ ٠٠٣	٣ ٤٨٢ ٢٨٧
	٤٣١ ٠٠٣	**٣ ٤٨٢ ٢٨٧**

٢٥- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
ودائع تحت الطلب	١٠ ٦٠٠ ٧٨٦	٦ ١٦٢ ٦٢٤
ودائع لأجل وبإخطار	٦ ٨٠٢ ٦٦٦	١٠ ٤٤٦ ٣١٠
شهادات إدخار وإيداع	٧ ٢٤٠ ٥٨٦	٧ ٧٨٩ ١١١
ودائع توفير	٩٣٨ ٤٨٠	٧٧٥ ٦٦١
ودائع أخرى	١ ٤٩٠ ٤٩١	١ ٩٢٧ ٠٢٩
	٢٧ ٠٧٣ ٠٠٩	**٢٧ ١٠٠ ٧٣٥**
ودائع مؤسسات	١٦ ٥٦٨ ٩٣٧	١٧ ١٩١ ٠٣٣
ودائع أفراد	١٠ ٥٠٤ ٠٧٢	٩ ٩٠٩ ٧٠٢
	٢٧ ٠٧٣ ٠٠٩	**٢٧ ١٠٠ ٧٣٥**
ارصدة بدون عائد	١١ ٢٣٥ ٧٠٤	٧ ١٢١ ٠٩٦
ارصدة ذات عائد متغير	٨ ٦٠٧ ٥٦١	١٢ ٢١٢ ٢٥٩
ارصدة ذات عائد ثابت	٧ ٢٢٩ ٧٤٤	٧ ٧٦٧ ٣٨٠
	٢٧ ٠٧٣ ٠٠٩	**٢٧ ١٠٠ ٧٣٥**
ارصدة متداولة	١٩ ٨٣٧ ٨٢٥	١٩ ٣١١ ٦٢٤
ارصدة غير متداولة	٧ ٢٣٥ ١٨٤	٧ ٧٨٩ ١١١
	٢٧ ٠٧٣ ٠٠٩	**٢٧ ١٠٠ ٧٣٥**

٢٦- قروض أخرى

	معدل الفائدة (%)	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الصندوق الاجتماعي للتنمية	٧	٥٩ ٠٥٢	٨٨ ٧٠٥
قرض إسكان محدودى و متوسطى الدخل و فوق المتوسط	٠.٥ - ٧ - ٤.٥ - ٢.٥	١٤٦ ٩٩٤	١٤٣ ٣٦٢
		٢٠٦ ٠٤٦	**٢٣٢ ٠٦٧**

٢٧- التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٢١٨ ٣٠١	٢٣٧ ٠٠٠
إيرادات مقدمة	٥ ٩٣٤	١٢ ٠٠٥
مصروفات مستحقة	١٠٨ ٩٠١	٨٤ ٠٠٧
دائنون	٢١ ٦٢٧	٣٥ ٦٨١
أرصدة دائنة متنوعة	٣٢ ٠٦٣	٦ ١٦١
	٣٨٦ ٨٢٦	**٣٧٤ ٨٥٤**

٢٨- مخصصات اخري

	الرصيد أول العام	المكون خلال العام	اثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (9)	فروق تقييم عملات أجنبية	خلال العام(الرد)	المستخدم خلال العام	الرصيد أخر العام
٣١ ديسمبر ٢٠١٩							
مطالبات	١١ ٧٥٧	١٥٣ ٨٣٩	-	(١٦٠)	-	(١١ ٥٥٨)	١٥٣ ٨٧٨
إلتزامات عرضية	٤٢ ٣٠٨	-	١١٧ ٥٠٦	(١ ٣٦٢)	(٨١ ٠١٩)	-	٧٧ ٤٣٣
	٥٤ ٠٦٥	١٥٣ ٨٣٩	١١٧ ٥٠٦	(١ ٥٢٢)	(٨١ ٠١٩)	(١١ ٥٥٨)	٢٣١ ٣١١

	الرصيد أول العام	المكون خلال العام	اثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (9)	فروق تقييم عملات أجنبية	المكون خلال الفترة(رد)	المستخدم خلال العام	الرصيد أخر العام
٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
مطالبات	٧ ٩٩٣	١٣ ٤٣٧	-	-	-	(٩ ٦٧٣)	١١ ٧٥٧
إلتزامات عرضية	٣٠ ٦٤٧	١١ ٦٠٦	-	٥٥	-	-	٤٢ ٣٠٨
	٣٨ ٦٤٠	٢٥ ٠٤٣	-	٥٥	-	(٩ ٦٧٣)	٥٤ ٠٦٥

٢٩- رأس المال المدفوع

(بالمليون) عدد الأسهم	أسهم عادية ألف جنيه مصرى	الإجمالى ألف جنيه مصرى
١ ٥٤٠	١ ٥٤٠ ٠٠٠	١ ٥٤٠ ٠٠٠
١ ٥٤٠	١ ٥٤٠ ٠٠٠	١ ٥٤٠ ٠٠٠

الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

- علي قرار الجمعية الغير عادية للبنك والتي انعقدت بتاريخ ٢٠١٤/٧/٧ تم زيادة رأس المال المصدر للبنك من ٥٠٠ مليون جنيه مصرياً والموزعة علي ٥٠ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات الي مليار جنيه مصرياً موزعة علي مائة مليون سهم قيمة السهم الاسمية عشرة جنيهات وقد تم سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرياً عام ٢٠١٤ من حساب احتياطيات البنك وذلك في صورة أسهم مجانية
قيمة السهم ١٠ جنيه مصري يتم توزيعها علي المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم .
- بناء علي قرار الجمعية العامه الغير عادية للبنك فى ٢٠١٥/٧/٧ تم إستدعاء مبلغ ٢٠٠ مليون جنية قيمة الشريحة الثانية من الزيادة فى رأس المال على ان يتم سداد باقى الزيادة و البالغ قدرها ٢٠٠ مليون جم خلال عام ٢٠١٦ و ذلك بناء على قرار الجمعية غير العادية المشار إليها و بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠ قام المساهمين بسداد باقى الزيادة البالغ قدرها ٢٠٠ مليون جنية مصرى .
- بناء على قرار الجمعية العامة العادية و التي انعقدت بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٥ تم زيادة رأس المال بمبلغ ٤٠٠٠٠ ألف جنية مصرى من الارباح الموزعة للمساهمين من خلال أسهم مجانية بواقع 4 أسهم لكل مائة سهم .
- بناء على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المؤرخة ٧ إبريل ٢٠١٩ قد تم زيادة رأس مال البنك المدفوع بمبلغ ٨٠٠ مليون جنية مصرى على أن تتم الزيادة على شريحتين كما يلى :

الشريحة الاولى : قيمتها ٥٠٠ مليون جنية مصرى و قد تم سدادها بالكامل .
الشريحة الثانية : قيمتها ٣٠٠ مليون جنية مصرى على أن تسدد قبل ٣١ مارس ٢٠٢٠ .

٣٠- احتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
إحتياطى مخاطر عام	-	١١٧٤٢٧
إحتياطى قانونى	٣٩ ٤١٥	٣٩٤١٥
إحتياطى القيمة العادلة - إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٧٤ ٤٥٤	١٣٢٠١
إحتياطى خاص	٢٥١	٢٥١
إحتياطى راسمالى	٢٥ ٨٣٦	٢٥٥٨٩
إحتياطى عام	١١٧ ٧٩٨	١١٧٧٩٨
إجمالى الإحتياطيات	**٢٥٧ ٧٥٤**	**٣١٣٦٨١**

وتمثل حركة الإحتياطيات فيما يلى :

أ - إحتياطى مخاطر عام

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى اول العام	١١٧ ٤٢٧	١١٩ ٥٩٧
محول (إلى) الأرباح المحتجزة	(١١٧ ٤٢٧)	(٢ ١٧٠)
محول من الأرباح المحتجزة	-	-
الرصيد فى أخر العام	**-**	**١١٧ ٤٢٧**

ب - إحتياطى قانونى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول العام	٣٩ ٤١٥	٣١ ٧١٠
محول من الأرباح المحتجزة	-	٧ ٧٠٥
الرصيد فى أخر العام	**٣٩ ٤١٥**	**٣٩ ٤١٥**

جـ - إحتياطى القيمة العادلة - إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول العام	١٣٢٠١	٣٩١٠٦
صافى التغير فى القيمة العادلة	٦٤١٥٥	٥٠٦١
إحتياطي إستثمارات مالية محوله من متاحة إلى محتفظ بها	(٣ ٢٠٢)	٢٤٨٦
صافى الأرباح المحولة إلى قائمة الارباح والخسائر نتيجة الأستبعاد	٣٠٠	(٣٣ ٤٥٢)
الرصيد فى أخر العام	**٧٤٤٥٤**	**١٣٢٠١**

د - إحتياطى خاص

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى اول العام	٢٥١	٢٥١
الرصيد فى اخر العام	**٢٥١**	**٢٥١**

هـ - إحتياطى رأسمالى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى اول العام	٢٥ ٥٨٩	٢٥ ٥٨٨
محول من الارباح المحتجزة	٢٤٧	١
الرصيد فى اخر الفترة/ العام	**٢٥ ٨٣٦**	**٢٥ ٥٨٩**

و - إحتياطى عام

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى اول العام	١١٧ ٧٩٨	١١٢ ٧٩٨
محول من الارباح المحتجزة	-	٥ ٠٠٠
الرصيد فى اخر العام	**١١٧ ٧٩٨**	**١١٧ ٧٩٨**

٣١- أرباح محتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى اول العام	١ ٢٧٩	١٢٤ ١٨٦
محول إلي الإحتياطى القانوني	-	(٧٠٥ ٧)
محول إلى الإحتياطى العام	-	(٠٠٠ ٥)
حصه المساهمين فى الارباح		-
محول إلى إحتياطى IFRS9	-	-
حصة العاملين وأعضاء مجلس الاداره فى الارباح	-	(٠٠٠ ٢٠)
حصة المساهمين (أسهم مجانية)		(٠٠٠ ٤٠)
محول إلى إحتياطى رأسمالي	(٢٤٧)	(١)
محول من إحتياطى المخاطر البنكية	١١٧ ٤٢٧	٢ ١٧٠
محول إلي الاحتياطى الراسمالى	-	-
محول إلي الدعامة التحويطية	-	-
أرباح بيع أدوات حقوق ملكية	٢ ٦٧٠	-
أثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية 9	(٤٥٩ ٢٣١)	-
صافى خسائرالعام	(٣١٩ ١٧٦)	(٣٧١ ٥٢)
الرصيد فى آخر العام	**(٦٤٩ ٢٨٦)**	١ ٢٧٩

٣٢- فروق تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩)

	بالالف جنيه مصري
تأثير الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة	
مخصصات مكونة وفق لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨	
مخصص خسائر الأضمحلال لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء	٧٧١ ٢١٠
مخصص الألتزامات العرضية	٤٢ ٣٠٨
الاجمالى	٨١٣ ٥١٨
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	
مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء	٨٦٩ ٨٦١
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات العرضية	١٥٩ ٨١٤
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للأرصدة لدى البنوك	٦٨٤
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للأستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة	١٤ ٦١٨
الاجمالى	١ ٠٤٤ ٩٧٧
فروق تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	(٢٣١ ٤٥٩)

يوضح الجدول التالي مطابقة بين القيم الدفترية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والقيم الدفترية وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية (٩) للبنك كما في ١ يناير ٢٠١٩

	القيمة الدفترية طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري القائمة	إعادة التصنيف	تأثير خسائر الائتمان المتوقعة	القيمة الدفترية طبقا للمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)
	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري
الأصول				
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٢ ٩١٩ ٤٤٤	-	-	٢ ٩١٩ ٤٤٤
أرصدة لدى البنوك	٩ ٨٤٤ ٨٨٩	-	(٦٨٤)	٩ ٨٤٤ ٢٠٥
اذون خزانة	٢ ٤٦٤ ٣٥٣	(٢ ٤٦٤ ٣٥٣)	-	-
قروض وتسهيلات للعملاء	٨ ٠١٤ ٩١٣	-	(٩٨ ٦١٥)	٧ ٩١٦ ٢٦٢
استثمارات مالية				
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١ ٠٩٨ ٤٥٠	٢ ٤٥٥ ٠٩٤	-	٣ ٥٥٣ ٥٤٤
- بالتكلفة المستهلكة	٧ ٠٠٩ ١٣٥	٩ ٢٥٩	(١٤ ٦١٨)	٧ ٠٠٣ ٧٧٦
استثمارات فى شركات شقيقة	٢٣٩ ٧٧٨	-	-	٢٣٩ ٧٧٨
أصول غير ملموسة	١٤ ٤٣٢	-	-	١٤ ٤٣٢
أصول أخرى	٦٨٥ ١٣٩	-	-	٦٨٥ ١٣٩
أصول ثابتة	٢٩٦ ٨٦٧	-	-	٢٩٦ ٨٦٧
أصول ضريبية مؤجلة	١١ ٥٥٩	-	-	١١ ٥٥٩
إجمالي الأصول	**٣٢ ٥٩٨ ٩٦٨**	**-**	**(١١٣ ٩٥٣)**	**٣٢ ٤٨٥ ٠١٤**
الالتزامات				
أرصدة مستحقة للبنوك	٣ ٤٨٢ ٢٨٧	-	-	٣ ٤٨٢ ٢٨٧
ودائع العمـــلاء	٢٧ ١٠٠ ٧٣٥	-	-	٢٧ ١٠٠ ٧٣٥
قروض اخرى	٢٣٢ ٠٦٧	-	-	٢٣٢ ٠٦٧
التزامات أخرى	٣٧٤ ٨٥٤	-	-	٣٧٤ ٨٥٤
مخصصات اخرى	١٧١ ٥٧١	-	-	١٧١ ٥٧١
إجمالي الالتزامات	**٣١ ٢٤٤ ٠٠٨**	**-**	**١١٧ ٥٠٦**	**٣١ ٣٣١ ٥١٤**
رأس المال المدفوع	١ ٠٤٠ ٠٠٠	-	-	-
إحتياطيات	٣١٣ ٦٨١	-	-	-
الارباح المحتجزة	١٢٧٩	-	(٢٣١ ٤٥٩)	(٢٣٠ ١٨٠)
	١ ٣٥٤ ٩٦٠	**-**	**(٢٣١ ٤٥٩)**	**١ ١٢٣ ٥٠١**

٣٣- النقدية و مافي حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية ومافى حكمها الارصدة التالية التى لاتتجاوز تواريخ استحقاقها الثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	١٩٨ ٤٠٣	٢٤٤ ٨٣٨
ارصدة لدى البنوك	٧ ٤٤١ ٠٩٩	٦ ٢٤٤ ٨٨٩
اذون خزانة إستحقاق 91 يوم	١ ٣٣٤ ٢٩٠	١ ٥٧٩ ٩٣٣
	٨ ٩٧٣ ٧٩٢	٨ ٠٦٩ ٦٦٠

٣٤- التزامات عرضية و ارتباطات

أ/ارتباطات رأسمالية

أولا: الاستثمارات المالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما يلى :

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقى
	القيمة بالألف دولار	القيمة بالألف دولار	القيمة بالألف دولار
البنك الافريقى للتصدير	١ ٠٦٦	٥٨٦	٤٨٠

ثانيا : الاصول تحت التأسيس

	إجمالى القيمة	المسدد	المتبقي
	القيمة بالالف جنية مصري	القيمة بالالف جنية مصري	القيمة بالالف جنية مصري
العاصمة الادارية الجديدة	٧٨٧ ١٣٠	٣٤٢ ٧٧٠	٤٤٤ ٣٥١
المركز الرئيسي	١١٠	٥٥	٥٥
الفروع الجديدة	٤٧ ٢٢٦	٣٨ ٢٤٩	٨ ٩٧٧
فروع تحت التطوير	٣٣ ٤٤٠	٢٦ ٧٨٥	٦ ٦٥٥

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصرى
خطابات ضمان	١ ٦١٢ ٣٧٣	١ ٩٧٧ ٤٢٨
الاعتمادات المستندية (إستيراد وتصدير)	٥٤ ٢٧٠	٦٦٢ ٦٥٦
الاوراق المقبولة عن تسهيلات موردين	٢٢٢ ٨٠٨	١٥٤ ٢٨١
	١٨٨٩ ٤٥١	٢ ٧٩٤ ٣٦٥

٣٥- معاملات مع أطراف ذوى العلاقة

وتتمثل المعاملات وارصدة الاطراف ذوى العلاقة فى نهاية السنة المالية فيما يلى :

أ/القروض و التسهيلات لاطراف ذوي علاقة

	شركات شقيقة		ايرادات الفوائد	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
قروض وتسهيلات للعمـــلاء				
القروض القائمة فى آخر الفترة	-	٨ ١٦٥	-	٧٢٢

ب/ ودائع و حسابات جارية و ارصدة أخرى من أطراف ذوى علاقة

	الودائع		تكلفة الودائع	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
المستحق للمساهمين (بنك الاستثمار القومي- اتحاد الجمهوريات)				
الودائع و الحسابات الجارية فى آخر العام	٢٢٣ ٩١٠	١ ١٧٣ ١٩٧	٩٩٩	٥٤ ٢١٤
المستحـــق للعمـــلاء				
الودائـع و الحسابات الجارية و أخرى فى آخر الفترة /العام	١٠١ ٣٧٤	٩٤ ٧٠٧	١ ٢٥٩	١ ٩٥٨
الاجمالي	٣٢٥ ٢٨٤	١ ٢٦٧ ٩٠٤	٢ ٢٥٨	٥٦ ١٧٢

ج)- ابلغ المتوسط الشهري لاجمالي الدخل السنوى الصافى الذي يتقاضاه العشرون أصحاب المكافأت و المرتبات الاكبر فى البنك مجتمعين مبلغ ١٩٩ ٨٢٠ ١ جنية مصري عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٩٣٩ ٨٣٣ ١ جنية مصرى عن السنة المالية المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

٣٦- صناديق الاستثمار

هى أحد الانشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية .

١- صندوق إستثمار بنك الاستثمار العربى النقدى (ذو العائد اليومى التراكمى بالجنيه المصرى)

وتقوم بإدارة الصندوق شركة إى إف جى هيرمس لأدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هـذا الصنـدوق ١٦١ ٩٥٩ ١١ وثيـقة قـيمتها ٦١٠ ٥٩١ ١١٩ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠٠ ألف وثيقة منها قيمتهـا الاسميـة 5مليون جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق) .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نحو ١٠ جنيه مصرى كما بلغ عدد وثائق الصـندوق القـائمة فى ذات التاريخ ٢٦٤ ٠١٦ ٥٠ وثيقةوطبقا لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك الاستثمار العربى على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الاخرى التى يؤديها له وقد بلغ اجمالى العمـولات ١٨٦٤ ألـف جنيـه مصـرى عـن الميزانية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ادرجت ضمن بند ايرادات الاتعاب والعمولات/اتعاب أخرى بقائمه الدخل .

٢- صندوق إستثمار بنك الاستثمار العربى الثانى (هلال)

وتقوم بإدارة الصندوق شركة القاهرة لأدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٢٦ ٩٥٤ وثيقة قيمتها ٩٠٠ ٩٥٤ ٢٦ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠ ألف وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٥ مليون جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نحو ١٩١.٨٨ جنيه مصرى كما بلغ عدد وثائق الصندوق القائمة فى ذات التاريخ ١٩١ ٧١ وثيقة .

وطبقا لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك الاستثمار العربى على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الاخرى التى يؤديها له وقد بلغ اجمالى العمولات ٧١ ألف جنيه مصرى عن الميزانية المنتهة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ادرجت ضمن بند ايرادات الاتعاب والعمولات/اتعاب أخرى بقائمه الدخل .

٣- صندوق إستثمار بنك الاستثمار العربى الثالث لأدوات الدخل الثابت (سندي)

تقوم بإدارة الصندوق شركة(إتش سي للأوراق المالية والإستثمار) ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٢٠٦ ٦٧٢ ٥ وثيقة قيمتها ٧٢٠ ٠٦٦ ٥٢ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠٠ ألف وثيقة منها (قيمتها الاسمية 5 مليون جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نحو ١٣.٣٥ جنيه مصرى كما بلغ عدد وثائق الصندوق القائمة فى ذات التاريخ ٥٦٠ ٩٩٠ وثيقة .

وطبقا لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك الاستثمار العربى على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الاخرى التى يؤديها له ، وقد بلغ إجمالى العمولات ٣٣ الاف جنيه مصرى عن عن الميزانية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أدرجت ضمن بند ايرادات الاتعاب والعمولات / اتعاب أخرى بقائمة الدخل .

٣٧- الموقف الضريبى

ضريبة كسب العمل

الفترة من بداية النشاط ٢٠٠٠	تم الأنتهاء من الفحص واللجان الداخلية والربط النهائي و سداد الضريبة المستحقة بالكامل .
الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠١٤	تم فحص الضريبة عن تلك الفترات و أسفر الفحص عن فروق ضريبية و تم سدادها بالكامل .
الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٧	لم يتم فحص الضريبة عن تلك الفترات علما بأن البنك يقوم بسداد الضريبة الشهرية و تقديم التسويات الضريبية فى المواعيد المقررة طبقا لقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

ضريبة الدمغة

تم الربط النهائى على فروع البنك حتى نهاية العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة الدمغة .
وإعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠٦ تم تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٨ علماً بأن البنك يقوم بسداد الضريبة كل ربع سنة بإنتظام .
تم الاخطار بنموذج ١٩ دمغة عن الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ إلى ٢٠٠٧/١٢/٣١ تتضمن المطالبة تقديريا بضريبة بمبلغ ١٠٠ مليون جنية مصرى و تم الطعن عليه و تمت التسوية .
تم الاخطار بنموذج ١٩ عن الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ بمبلغ ١١.٢ مليون جنية مصرى و تم الطعن عليه و تم اقرار إعادة الفحص و تمت التسوية .
تم فحص السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٨ و قد أسفر الفحص عن فروق ضريبية و تم السداد بالكامل .

ضريبة أرباح شركات الأموال

الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٤	تم الفحص والمحاسبة والربط النهائي و السداد عن هذه السنوات .
السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦/٢٠٠٧	تقدم البنك بإقرارتة فى ضوء أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ هذا و لقد تم الفحص عن السنوات ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،٢٠٠٧ و الاخطار بالنماذج ١٩ و تم الطعن عليها و قد أسفرت عن ضريبة بمبلغ ٥١١٣ ألف جنية مصرى و تم حسم الخلاف باللجنة الداخلية و أسفرت عن ضريبة أصبحت ٥٤٦ ألف جنية مصرى تم سدادها .
السنوات ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ /٢٠١٠	تقدم البنك بإقرارتة مع سداد الضريبة عن هذة السنوات و تم الطعن عليها و حسم الخلاف باللجنة الداخلية و تم إلغاء الضريبة نهائيا عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ .
السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤	تم فحص الضريبة عن تلك الفترات و أسفر الفحص عن فروق ضريبية و تم سدادها بالكامل
الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٧	تم فحص الضريبة عن تلك الفترات علما بأن البنك يقوم بتقديم الاقرارت فى المواعيد المقررة وقد اسفر الفحص عن ضريبة عن الوعاء المستقل و تم الطعن عليها في حين المسدد يفى بهذة الضريبة .
سنة ٢٠١٨	تم تقديم الاقرار عنها

الضريبة العقارية

بصدور القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته التي أخرها القرار بقانون ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ والذى أوجب استحقاق الضريبة اعتبارا من يوليو ٢٠١٣ فلقد تم تقدير الضرائب العقارية على فروع البنك بمبلغ ١٨٧ ٦٥٢ جنية مصرى .

تم الطعن على جميع هذه التقديرات و قد قام البنك بسداد جميع المطالبات الواردة من المصلحة إما كليا أو جزئيا حتى ٢٠١٩ و بحصر المطالبات التى لم تسدد حتي تاريخة تكون مبلغ ٣١٧٠٥٥ جنية مصرى .

٣٨- فقرة إيضاحية

نظرا للظروف التي تعرضت لها معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لانتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيرا ملوسا على القطاعات الاقتصادية بوجه عام والتي من المحتمل ان تؤدي الى انخفاض ملموس في الانشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة وبالتالي فأنه من المتحمل ان يكون للأحداث المشار اليها تأثيرا جوهريا على عناصر الاصول والالتزامات بالبنك والقيمة الاستردادیه لها وكذا نتائج الاعمال خلال الفترات القادمة .

الفـــــروع

المركز الرئيسى
مبنى سماء القاهرة - ٨ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة

فرع القاهرة
مبنى سماء القاهرة - ٨ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة

فرع مصدق
٥٩ شارع مصدق - الدقى

فرع سور نادى الزمالك
٢٦ شارع ٢٦ يوليو– بجوار سور نادى الزمالك - المهندسين

فرع ميدان لبنان
٥٦ شارع لبنان – المهندسين

فرع الزمالك - المنصور محمد
٢٩ شارع المنصور محمد - الزمالك

فرع الجيزة
مبنى سكاى سنتر - ٢٨ شارع مراد – الجيزة

فرع فيصل
٤٨ شارع الملك فيصل – الجيزة

فرع جاليريا
وحدة رقم ٥٣ جاليريا ٤٠ مول - الشيخ زايد

فرع ستريب مول
وحدة j-٣ ستريب مول - الشيخ زايد

فرع شبرا
أبراج اغاخان - كورنيش النيل – شبرا - القاهرة

فرع المعادى - دجلة
شارع ٢٠٦- دجلة المعادى – القاهرة

فرع المعادى - النصر
شارع النصر – التقسيم اللاسلكى - المعادى

فرع مدينة نصر
مبنى نصر سنتر - شارع عباس العقاد - مدينة نصر – القاهرة

فرع سيتى ستارز
وحدة رقم ١١٠ - سيتى ستارز مول – المرحلة الاولى – مدينة نصر

فرع عمارات العبور
٧ عمارات العبور – صلاح سالم

فرع مصر الجديدة
٢٩ شارع أسماء فهمى - مصر الجديدة – القاهرة

فرع نهرو
٤٠ شارع نهرو – خلف الميريلاند – مصر الجديدة

فرع الخليفة المأمون
٢٧ شارع الخليفة المأمون – مصر الجديدة

فرع التجمع الخامس
قطعة رقم ٤٤ كونكورد مول - شارع التسعين – القاهرة الجديدة

فرع ارينا مول
ارينا مول – شارع مجمع البنوك – التجمع الخامس

فرع العاشر من رمضان
قطعة رقم ٤/١/ د المرحلة الثانية - مدينة العاشر من رمضان

فرع العبور
وحدة رقم ١٧- ١٨ المجمع التجارى - جولف سيتى مول

فرع الإسكندرية
٦٨ طريق الحرية - الإسكندرية

فرع سموحة
١٠٧ شارع البيرت الأول – ميدان على بن ابى طالب – سموحة – الإسكندرية

فرع بورسعيد
ش ٢٣ يوليو تقاطع ش قايتباى – برج جولى فيل – بورسعيد

فرع السويس
٤٥ / ٤٥ أ ش الشهداء – سيتى مول - السويس

فرع الإسماعيلية
جرين بلازا مول – شارع ترعة الاسماعيلية - الاسماعيلية

فرع دمياط
برج الصياد بلازا – كورنيش النيل - دمياط

فرع المنيا
٢٣٦ شارع كورنيش النيل - المنيا

فروع إسلامية
فرع الزمالك للمعاملات الإسلامية
٨ شارع المنصور محمد - الزمالك – القاهرة

فرع سبورتنج للمعاملات الإسلامية
٣٠٣ طريق الحرية – سبورتنج - الإسكندرية

قريبا ...
فرع المقطم
فرع الهرم
فرع اركان مول

www.aibegypt.com

aiBankEgypt

16697